

محضر الجلسة رقم 781**التاريخ:** الثلاثاء 4 ذي الحجة 1432 (1 نونبر 2011)**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث ساعات وخمسة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.**المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين، تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

أود في البداية أن أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة عمومية أخرى، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 14.07 يغير ويتم بمقتضاه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 أغسطس 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري؛

2- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جادى الآخر 1392 الموافق ل 27 يوليوز 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تغييره وتتميمه.

توصلت رئاسة المجلس بمقتراحات القوانين التالية:

1- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار؛

2- مقترح قانون يرمي إلى إحداث المجلس الوطني للسياحة؛

3- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 301 والمادة 306 من القانون رقم 17.99 يتعلق بمدونة التأمينات كما تم تميمه بالقانون رقم 09.03؛

4- مقترح قانون يرمي إلى إحداث غرف السياحة؛

5- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 1.74.16 المتعلق بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.

وكلها تقدم بها المستشار السيد حفيظ وشاك عضو الفريق الإشتراكي.

6- مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 2 من القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، تقدم به الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالتين من عضوية مجلس المستشارين، تقدم بهما السيدان المستشاران الآتية أسأؤهما:

1- المستشار السيد محمد يراع السباعي، المنتخب عن جهة سوس ماسة- درعة؛

2- المستشار السيد عبد اللطيف أعمو، المنتخب عن جهة سوس ماسة درعة.

كما تقدم مجموعة من السادة المستشارين باستقالاتهم من فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس، ويتعلق الأمر بالسادة الآتية أسأؤهم:

- السيد العربي هرامي؛

- السيد محمد عبده عز الدين؛

- السيد محمد أبو الخدادى؛

- السيد جواد وهيب؛

- السيد علال لعزبوني؛

- السيد مولاي إدريس الحسني علوي؛

- السيد عبد القادر لبريكي؛

- السيد الطيبي علوي مولاي الأمين.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء فاتح نونبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 8 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة... انتظر أنا كتتكلم كرئيس ونعطيك نقطة نظام، ما تشوش علي.

وطبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة ب5

المستشار السيد محمد الأنصاري:

لا الاستقالة من المجلس، ما شي الاستقالة من الفريق.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق، المكتب مسؤول عن أشغاله أرجوك، أنبهك على أنه الاستقالات كلها تليت من طرف السيد الأمين قبل قليل، أرجوك وتفضل السيد الرئيس وتأكد من معلوماتك قبل أن تتدخل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

صافي مزيان، ما شي الاستقالة من الفريق، الاستقالة من الفريق والاستقالة من المجلس، صافي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، تفضل الله يجازيك بخير وأرجوك أن تستمع جيدا لأن نقطة نظامك أت خارج التغطية الله يخليك.

نشرع السادة المستشارين في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال جلستنا هذه، وعددها 17 سؤالاً، سؤالان منها آنيان موجهان لقطاعي التشغيل والتنمية الاجتماعية، و15 سؤالاً عادياً موجمة لقطاعات التنمية الاجتماعية، الأوقاف، السياحة، الصحة، الشؤون الاقتصادية والعامّة.

ونستهل جدول أعمالنا بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة... عفواً، تفضل، أنت السي إدريس الراضي عندما تتدخل في غير الوقت المخصص لك للتدخل بالفعل تساهم في تحويل تركيزنا إلى شيء آخر. تفضل السيد الرئيس، الإحاطة الأولى لكم.

المستشار السيد إدريس الراضي:

... رئيساً مميّزاً وكت إنساناً تثبت الرئاسة، فلا يمكن لك أن تتكلم بهذا الكلام.

السيد رئيس الجلسة:

الإحاطة لك، السيد الرئيس، تفضل، الإحاطة لك وفي حدود 3 دقائق، أرجوك تفضل في 3 دقائق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

3 دقائق، السيد الرئيس، احنا امشاو لنا 2 ديال الأسئلة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس باش ما تضيعش الوقت.

المستشار السيد إدريس الراضي:

عاود الله يرضي عليك، راه ما نكذبش عليك لأنه راه امشاو لنا 2 أسئلة.

طلبات إحاطة، يتعلق الأمر بالإحاطة الأولى للفريق الدستوري الموحد... تفضل، السيد الرئيس، اجلس في مكانك، الله يجازيك بخير، ونعطيك نقطة نظام حتى نكمل.

الإحاطة الثانية للفريق الفيدرالي والثالثة لفريق الأصالة والمعاصرة، رابع إحاطة المجلس علماً للفريق الاشتراكي، والإحاطة الخامسة للفريق الاستقلالي. وللسيد الرئيس الحق في أخذ نقطة نظام، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

كل أسبوع تتكون نقطة نظام حول غياب الوزراء، راه هذا إشكال مطروح، السيد الرئيس، بحيث عندنا حقنا مثلاً كفريق ديال التجمع الدستوري الموحد في 4 أسئلة، الآن عندنا 2 أسئلة. في الأسبوع الفارط، ما درناش نقطة نظام، عندنا عاود ثاني الحق في 4 أسئلة، درنا 2 أسئلة، إذن كيف داير الرد ديا لكم أتم ككاتب، كرئاسة، كيفاش تتشوفوا هاذ المسألة هاذي؟ واش عاجبكم؟ واش تتصلوا بالمسؤول على العلاقة بالبرلمان على أساس هاذ الظاهرة هاذي باش ما تكونش؟ لأن كين وزراء اللي عندهم قطاعات مجهة وكين أسئلة في هاذ القطاعات، ولكن ما تيجيوش، واش خايفين من الانتخابات؟ أنهم نغريو لهم على ذاك الشيء اللي عندهم، يجاولوا يحضروا شوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، والكلمة في نقطة نظام، تفضل السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الزميلة والزملاء،

اسمحوا لي، أنا من باب فقط مصداقية المجلس وندوة الرؤساء أو المكتب، إذن جميع الهيئات المنضوية تحت هذا المجلس الموقر، وكنا في ندوة الرؤساء حالياً وأثيرت استقالة ديال 5 ديال المستشارين، قدمت يوم الجمعة، وهي في النشرة الداخلية الآن بالنسبة لأعمال المكتب ولم تدرج اليوم في الجلسة العامة، وقد تقرر في ندوة الرؤساء... الله يخليك السي عبد الرحمان، راك أنت حاضر..

السيد رئيس الجلسة:

فقط لأصحح لك، السيد الرئيس، تليت أساء من قلت الآن السيد

الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

تفضل ونحسب لك ذلك الشيء.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يتعلق موضوع هذه الإحاطة بمظاهر اقتصاد الربيع والامتيازات، وتأتي في سياق تعالت فيه أصوات الشعب المغربي مطالبة بمحاربة كل أنواع الفساد والاختنا على حساب الثروات الوطنية، التي تعتبر ملكية لكل الشعب المغربي، وسنلخص الفساد في شقين:

الشق الأول، إن أعمق مظاهر الفساد تتمثل في احتكار القطاع البنكي من قبل 8 أبناء، هذا الاحتكار يعطي لهذه الشركات سلطة التحكم وتوجيه السوق المالي في اتجاه يخدم مصلحة لوبيات مالية، إذا طلب مواطن مغربي قرض استثماري يفوق 100 مليون سنتيم، السيد الرئيس، ملزم بتقديم ضمانات عينية، زائد الشواهد الطبية، تثبت أنك غير مريض، ثم التأمين على الحياة.

فالأبنك المغربية، السيد الرئيس، لا تدخل ولو بنسبة ضئيلة في المغامرة، والسبب هو هيمنتهم على السوق المالية، مما يعرقل الاستثمارات وخلق مناصب التشغيل، وعلى المغاربة أن يعلموا أن 95% من رجال الأعمال ما هم إلا حاملة ديال الأبنك، تجد عند رجل أعمال السيارة، تجد عند رجل الأعمال الفيلا ومظاهر الرفاهية، لكنه تجده مرهون، هو وممتلكاته والورثة ديالو، عند الأبنك، وعند وفاته ينكشف الوضع الحقيقي لهؤلاء الذين ذكرتهم -أي رجال الأعمال- بأنه كان يشقى ويتعب لفائدة فوائد الأبنك.

الشق الثاني، يتكلم الشارع المغربي على الفساد المتمثل في احتكار رخص الصيد بأعالي البحار ورخص استغلال المقالع، من هؤلاء المستفيدين، السيد الرئيس، من مقالع الدولة، كمين اللي تيرج 140 مليون في النهار. ثم احتكار رخص استغلال المياه الجوفية المعدنية، والكل يعلم أن سعر اللتر الواحد من الماء أعلى من ثمن اللتر ديال الحليب، البقرة تيشدها السيد ويعلفها وتبييع الثمن ديالها بواحد الثمن رخيص، والمياه الجوفية تباع بثمان غالي.

ثم كذلك احتكار أراضي الدولة داخل المدارات الحضرية، تصوروا معي، السيد الرئيس، يفوت المتر المربع ب 100 درهم ويعاد يبعه بين 3000 و30000 درهم حسب الموقع. وقد سبق أن تكلمنا في إحاطات كثيرة عن أموال الشعب التي تضيع.

إخواني الأعزاء،

هذا النوع من التدبير فيه هدر للمال العام، كفى. الآن على الحكومة أو الحكومة المقبلة القطع مع هذه الاحتكارات والاستغلالات اللا مشروعة لثروات الشعب.

الآن نطالب من أي حكومة كانت، إحداث مؤسسة عمومية وطنية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شوف، ديتو لي 2 أسئلة، أعطيني نصف دقيقة...

السيد رئيس الجلسة:

شوف، السي ادريس، الله يخليك، راه ما يمكنلياش نتكرم عليك بما لا أملك لأن الوقت وقت السادة المستشارين... ما تفوتش الفرصة على الزملاء ديالك، أرجوك... يا الله زيد...

المستشار السيد إدريس الراضي:

الآن نطالب من أي حكومة كانت إحداث مؤسسة عمومية وطنية لتدبير هذه الثروات التدبير الحسن، ولتكون مداخيل ثروة الشعب في خدمة الشعب.

حذاري ثم حذاري من التلاعب بهذا الملف، لأنه مرتبط بضمان استقرار مستقبل المغرب.

إن هذه الانتخابات المقبلة مجرد محطة أولى في مسلسل الإصلاحات السياسية التي هي مقدمة فقط لإصلاحات اقتصادية، تحارب الربيع والامتيازات...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، أرجوك، لا يمكن أن أتساهل أكثر من هذا. الكلمة للمتدخل الثاني، أرجوك السي إدريس، أرجوك ثم أرجوك، لكي لا تحرج الرئاسة مع باقي السادة المستشارين، أرجوك أن تلتزم باحترام الوقت، ولا يمكن للرئاسة أن تتكرم عن بعض السادة المستشارين دون غيرهم بالوقت لأن الوقت ماشي ديالي، ديال السادة المستشارين، أرجوك، والكلام موجه لجميع السادة المستشارين.

الكلمة لثاني متدخل في إطار إحاطة المجلس علما، وهي للفريق الفيدرالي. رجاء السي الرغيوي التزموا بالوقت.

المستشار السيد الصادق الرغيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

تفضل السي بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة المحترمة،

سنوقف في إحاطتنا اليوم على إحدى أوجه الفساد السياسي، إن لم نقل أخطر صوره وتجلياته على الإطلاق وأكثرها قتامة بالنظر لتأثيره وانعكاساته المباشرة على سلامة ونزاهة العمليات الانتخابية ببلادنا، ويتعلق الأمر باستغلال النفوذ والابتزاز الإداري والسياسي وسوء استعمال السلطة الذي يطبع سلوك بعض المسؤولين الإداريين المنتخبين لهيئات حزبية معلومة، الذي يفعل تواجدها داخل الإدارة المغربية منذ الاستقلال أنتجت شبكة أخطبوطية متحركة في دواليب الإدارة المغربية، ولو بضابط يخدم مصالح حزبية وعائلية ضيقة، جعل من الإدارة أداة للابتزاز والتهديد والترغيب والإغراء.

السيد الرئيس،

لعل من أسباب إثارتنا لهذه الظاهرة المشينة هو ما يقوم به بعض المسؤولين الإداريين في بعض القطاعات الحكومية حاليا، والذي أصبحت رآئحته تزكم الأنوف، ونخص بالذكر هنا ما حدث ويحدث بوزارة الصحة من تعيينات وترقيات وتوظيفات تحكم فيها المنطق الحزبي والعائلي بعيدا عن معايير الاستحقاق والكفاءة، والأمثلة صارخة في التعيينات الأخيرة لمندوبي وزارة الصحة، وكذلك التجاوزات واستغلال النفوذ الممارس من طرف المندوب الجهوي لوزارة الصحة بفاس، الذي أقدم مؤخرا على تنقيط أحد المديرين المحليين كانتقام له لرفضه الرضوخ للتوجهات الحزبية وعدم قبول الإذعان لأسلوب الترغيب والإغراء.

وتحدث هنا على لأحة طويلة لبعض المؤسسات التي تحولت إلى أداة انتخابية لصالح حزب معروف ومعلوم، كالتعاون الوطني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات... إلخ.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نبه إلى هذا الوجه الآخر من أوجه الفساد السياسي، والذي يشكل خطورة قصوى، تنضاف إلى مختلف الممارسات السلبية التي تشوه الممارسة الديمقراطية، من قبيل استعمال المال في الانتخابات وشراء الذم، وهو ما جعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نتساءل حول موقع هذه الممارسات في مغرب الدستور الجديد، خاصة ونحن نعيش في ظل أجواء الانفتاح ومناخ الإصلاح والتغيير الذي انخرط فيه

اسمحوا لي قبل التطرق إلى الموضوع الأساسي في الإحاطة أن أشير إلى حدث هام أمس، وهو حصول الشعب الفلسطيني -الدولة الفلسطينية- على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو، الذي نتمنى أن تستثمر هذه الخطوة في أفق حصول الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفي أفق كذلك إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

بالأمس حضر مدراء ومديرات المؤسسات التعليمية إلى الرباط في وقفة احتجاجية أمام بوابة وزارة التربية الوطنية، وكان عددهم يزيد من 7 آلاف مديرة ومدير، حضروا من كافة مناطق المغرب احتجاجا على متصل وزارة التربية الوطنية من تعهداتها والتزاماتها مع المديرات والمديرين، حيث تم توقيع اتفاق محضر مشترك، لكن وزارة التربية الوطنية تراجعت عن هذا المحضر، بل الأدهى والأمر من ذلك أنها راسلت جمعية مدراء ومديري المؤسسات التعليمية برسالة تهديدية، تذكرنا بزمن كنا نعتقد أنه مضى وانتهى.

وبهذا، فإن وزارة التربية الوطنية تعود بنا إلى أساليب نعتقد أن المغرب قد انتهى من هذه الأساليب وتبتعد عن المنطق التشاركي وعن منطق المفاوضات وعن منطق الحوار من أجل حل كل المشاكل العالقة على مستوى وزارة التربية الوطنية.

المطلوب الآن من وزارة التربية الوطنية أن تحاول وضع المسألة التعليمية في الواجهة، وأن توظف كل الإمكانيات لجعلها قضية وطنية، يخطر فيها الشعب المغربي بكل مكوناته وأن تكون موضوع تعبئة وطنية شاملة.

المفروض على الوزارة كذلك، وأعني وزارة التربية الوطنية، أن تستمع إلى كل الفئات المتضررة، من مدراء ومدرسين ومدرسات. كذلك فالمطلوب من هذه الوزارة أن تحل مشاكل التحاقات الزوجات بأزواجهن، والمطلوب كذلك من الوزارة أن تستمع إلى معاناة المدرسات والمدرسين في المناطق النائية والصعبة.

وكذلك نعتبر أنفسنا في الفريق الفيدرالي معنيين بما يحدث، ونضم صوتنا إلى أصوات المديرات والمديرين الذين حضروا من كل مناطق المغرب، ونطالب الوزارة الوصية كذلك إلى ضرورة العودة إلى فضيلة الحوار الديمقراطي والهادئ لحل كل القضايا والمشاكل التي يعج بها القطاع من أجل مصلحة الشعب المغربي ومن أجل مستقبل أفضل، يضع بلادنا في مصاف الدول الديمقراطية والمتقدمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الإحاطة الثالثة لفريق الأصالة والمعاصرة،

على بعد يومين من تاريخ انطلاق وضع الترشيحات. كما أن عددا من المرشحين، الذين فشلوا في الحصول على ترقية أحزمتهم، وجدوا الملاذ سهلا لدى مجموعة من الدكاكين الحزبية من أجل استقبالهم وترشيحهم في مواجهة هذه الأحزاب.

ومن هنا، فإنتي، باسم الفريق الاشتراكي، أتوجه أولا إلى هذه الأحزاب:

هل بهذه السلوكات نريد أن نعيد الثقة للمواطنين في العمل الحزبي؟ وهل بهذه الممارسات ستتفتح المغاربة بالتوجه يوم 25 نونبر بالكثافة المطلوبة إلى صناديق الاقتراع؟ وهل بهذه الكائنات، التي هي في الحقيقة بقايا الأحزاب الحقيقية، ستصبح أحزابا محترمة؟

إنتي أتوجه إلى الضمائر الحية، في كل الأحزاب الوطنية، إلى الانتباه بأننا في مرحلة مفصلية من تاريخ بلادنا، وأن المدخل إلى إنجاح هذه المرحلة المهمة هو تأهيل أحزابنا الذي يتضح أن ما نلاحظه اليوم من ممارسات لا يتجه نحو هذا الهدف الوطني الكبير.

وفي نفس الإطار، فإنتي أتوجه إلى كل المؤسسات الوطنية المؤولة وإلى تنظيمات المجتمع المدني وإلى الإعلام الوطني المسؤول، إلى لعب أدواره في الوصول إلى هدف تأهيل المشهد الحزبي وتخليق الحياة السياسية وأن لا يعتبره شأنًا حزبيًا أو مهمة ملقاة على عاتق وزارة الداخلية.

إن مصير بلادنا موضوع اليوم بين أيدي المواطنين المغاربة وإبرادتهم سيتحدد هذا المصير، لكن استمرار الوسائط الفاسدة يمكن أن يعكر الجو ويزيد من هجران المغاربة لصناديق الاقتراع، وهو ما لا نتمناه لما يشكلكه من مخاطر وتراجعات على الديمقراطية ببلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. وننتقل إلى الإحاطة الأخيرة المدرجة في هذه الجلسة للفريق الاستقلالي، تفضل الأستاذ البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن إحاطة الفريق الاستقلالي اليوم، تندرج في عمق تقاليدنا العريقة وفي كرم الضيافة التي اعتاد المغاربة خاصة في تنفيذها والالتزام بها.

يعلم الجميع أن الربيع العربي قد كسر أو عكس صفو الجو في معظم دول الجوار، هذه الدول كانت تحج لها عدة وفود من الطلبة تطلب العلم، خاصة

بلادنا.

السيد الرئيس،

هل لازالت الظرفية السياسية اليوم التي يعيشها المغرب تسمح باستمرار جهات حزبية معينة في الاتجار بمناصبها ومواقعها الإدارية مقابل فوائد انتخابية وروح سياسي ضيق؟

وإلى متى ستبقى الإدارة المغربية رهينة منطق التبعية والضغط والتحكم الذي اعتادته جهات معلومة؟

أين نحن من شعار تخليق الحياة العامة ودمقرطة المرفق العمومي؟ أسئلة كثيرة ومقلقة، لا يتسع المجال لإثارتها، ستساهم حتما على إماطة اللثام وإسقاط القناع عن مختلف الممارسات المشينة والباطلة التي أساءت وتسيء للديمقراطية وتخدش مصداقيتنا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواني، إخواني المستشارين،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل إحاطة مجلسنا الموقر علما بالفوضى العارمة التي تعرفها المرحلة الإعدادية للاستحقاقات التشريعية القادمة، والتي يعلق عليها المغرب والمغاربة آمالا كبيرة من أجل القطع مع إفساد الحياة السياسية على مدى التاريخ الانتخابي. وأشير في هذا الصدد إلى أن المغرب تحول خلال هذه الأيام إلى سوق انتخابية، يتحكم فيها السماسرة وتجار الانتخابات في تحد سافر للدستور الجديد وما يتضمنه من مبادئ وإجراءات ومقتضيات للدخول ببلادنا إلى مستوى جديد من التدبير الانتخابي، وفي تحد، كذلك، لمطالب الشعب المغربي وللظرفية السياسية التي يمر منها العالم العربي.

والخطير في الأمر أن مجموعة من الهيئات السياسية تساهم في هذا الإجراء الانتخابي، إما باحتضان المفسدين وتأهيلهم لتمثيل الشعب المغربي أو بتشجيع السماسرة على الاستمرار في سلوكهم التخريبي للحياة السياسية أو باحتضان الغاضبين من بعض الأحزاب الوطنية والذين لم يفلحوا في الحصول على ترقية أحزمتها ومناضليها.

ولعلم السادة المستشارين فإن عدد من السماسرة يتجولون اليوم بنادج من التزيكات الفارغة، لا ينقصها إلا وضع اسم المرشح المقترض عليها ونحن

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

إخواني وأختي المستشارة المحترمة،

قبل أن تقدم سؤالنا، اسمحوا لي أن أهني السيدة نزهة صقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن باسم فريق التحالف الاشتراكي على حصولها مؤخرا على الميدالية الذهبية لرئيس الجمهورية الإيطالية، والتي يمنحها المجلس العلمي الدولي، التابع لمركز بيو مانز، ورئيسه ميخائيل غورباتشوف. فهنئنا، فهي جائزة مرموقة لا تشرف فقط نزهة الصقلي، بل هي تعبير عن اعتراف المجتمع الدولي بجهود بلادنا لإنصاف النساء وتحقيق المساواة. فهنئنا لكم، السيدة الوزيرة، مرة أخرى.

بخصوص سؤالنا، فهو كالتالي:

صادقت الحكومة مؤخرا على مشروع قانون يتعلق بمنع تشغيل الفتيات القاصرات كخادمت في البيوت، وهو مشروع قانون جد هام، تطالب به القوى الديمقراطية والحداثية والمنظمات النسائية والحقوقية منذ سنوات عديدة، وبالتأكيد كان لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ولكم شخصيا، السيدة الوزيرة، دور أساسي في الوصول إلى هذه النتيجة الإيجابية، حيث أن ما قمتم به من تدابير في عدة مناطق لمحاربة هذه الظاهرة وإنشاء وحدات حماية الطفولة ودعم الجمعيات العاملة في هذا المجال، أثمر في النهاية وضع آلية قانونية لتحقيق هدف منع تشغيل القاصرات في البيوت. غير أن هذا القانون بعد أن يصادق عليه البرلمان غير كافي لوحده لوضع حد نهائي لهذه الظاهرة الماسة بحقوق الطفل، فإن كان من الضروري الحرص على تفعيل القانون وتطبيقه السليم، فإن لهذه الظاهرة جوانب أخرى، لا بد من استحضارها بقوة، ومنها الجانب التربوي وأساسا إشاعة التربية على القيم الحقوقية والإنسانية داخل الأسرة والمدرسة والإعلام وداخل المجتمع بصفة عامة، وهذا يتطلب آليات موازية للآليات القانونية، لا بد من التفكير فيها وإيجادها لتساعد في تفعيل القانون القديم.

نسألكم، السيدة الوزيرة، عن هذا المشروع في حد ذاته، عن مساره والآليات الموضوعة لتفعيله، كما نسألكم عن التدابير الواجبة والمساعدة على حسن التنفيذ وانبثاق وعي عام، يرفض هذه الظاهرة من الأساس، وإشاعة ثقافة حقوقية وإنسانية تعني عن إعمال القانون، الذي تؤكد مرة أخرى على أهميته وضرورته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن

السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة.

بالذكر تونس، ليبيا، مصر، ولدينا جارة عزيزة علينا تربطنا معها روابط متينة، تضرب في عمق التاريخ، إنها الجارة موريتانيا، ومكاتبها لدى جميع المغاربة خاصة الجهة الجنوبية من المملكة.

فلدينا في المغرب حلت ضيوف وضيوف كثيرة نظرا للقيمة الفكرية التي يمتاز بها أو تمتاز بها جامعاتنا ومعاهدنا الوطنية، هذه الوفود من الطلبة الموريتانيين أصبحوا الآن بين أخذ ورد.

فإحاطتنا في الفريق الاستقلالي أن ناشد جميع الجهات، خاصة وزارة التربية الوطنية، لفتح المجال لهؤلاء الضيوف كرما للضيافة واحتراما للروابط التاريخية الأخوية التي تجمع بين المغرب وموريتانيا، هؤلاء أبناؤنا، وكرم ضيافتنا جعلنا نستقبل وألفنا أن نستقبل عدة دول إفريقية. رحم الله جلالة المغفور له محمد الخامس الذي فتح آفاقا كثيرة وتلاه جلالته المغفور له الحسن الثاني، وها هو الآن محمد السادس أيده الله يستمر في نفس النهج تباعا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد".

هؤلاء طلبة العلم، لا بد وأن تبحث وزارة التربية الوطنية على مخرج حتى يستمر البحث العلمي ويستمر التكوين ملجأ للمغاربة.

السيد الرئيس،

أخواتي، إخواني،

إننا في هذا المجلس الموقر، وكلما حلت محطة نضالية، محطة تاريخية، وانتظارات كثيرة يتطلع إليها الشعب المغربي في الاستحقاقات المقبلة، نادت وخرجت أصوات نشاز، أصوات لا تفكر إلا في نفسها، فغيب كل العيب أن نعبث بالديمقراطية التي تتبعها مختلف الوزارات المغربية، من جميع الوزارات تعتمد الشفافية في التوظيف، تعتمد المصادقية، فهل لنا الآن مع حلول الانتخابات أن نفتح المجال للربونية؟ هل لنا الآن أن نفسد ما كلف جميع المغاربة من أجله، وهو الدستور الجديد في معناه الحقيقي وفي تنزيله الديمقراطي الشفاف، فالباب مفتوح أمام جميع المغاربة في كل شفافية وتكافؤ الفرص؟

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح الإخوان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في هذه الجلسة، ونشرع بالسؤال الأول الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في سؤال موضوعه "سبل منع تشغيل القاصرات كخادمت في البيوت"، للسادة المستشارين أعضاء فريق التحالف الاشتراكي. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

أشكركم السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين المحترمين لفريق التحالف الاشتراكي على التهنئة دياهم بمصولي على الميدالية الذهبية من الجمهورية الإيطالية. وفي الحقيقة هذه الجائزة أتقاسمها مع كل الفعاليات الديمقراطية والحقوقية التي ناضلت من أجل التطورات في بلادنا، وخاصة في مجال حقوق النساء، وكذلك الجائزة، كما جاء في كلامكم، ترجع إلى بلادنا من أجل ما حققته من خطوات هامة في اتجاه تقوية حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة والطفل خاصة.

وهذا الإنجاز ديال الحصول على مشروع القانون أو المصادقة على مشروع القانون المتعلق بمنع تشغيل الفتيات كخادمت البيوت، هو فعلا كذلك يقوي المنظومة الديمقراطية والحقوقية في بلادنا، ويرجع لذهني أنه في الثمانينات كان المرحوم علي بعثة نائب برلماني آنذاك، كان طرح سؤالي شفوي حول منع تشغيل الفتيات كخادمت البيوت، وكان آنذاك رد الفعل ديال البرلمان في الثمانينات يقولوا له هذا مشكل ثانوي ولا يستحق أن يطرح تحت قبة البرلمان.

إذن هذا كيبين التطور الذي وقع في بلادنا ما بين تلك الفترة فاش كانت تعتبر أنه شيء طابو وشيء عادي أنه الأطفال يشتغلوا في المنازل، ومن بين التطور منذ التسعينات اللي أصبح فيها الشعار ديال المغرب كان هو تحسين ظروف العمل ديال الطفلات كخادمت البيوت، والفترة الحالية الحمد لله اللي تم فيها الاقتناع التام من طرف الفاعلين الوطنيين بصفة عامة بضرورة المنع الكلي لتشغيل الفتيات كخادمت البيوت.

هاذ مشروع القانون اللي تم التبنى ديالو من طرف مجلس الحكومة هو فعلا نتيجة مجهودات، وكنشكركم على الاعتراف بهذه المجهودات اللي قامت بها الوزارة في الشق المتعلق بمنع تشغيل الأطفال كخادمت البيوت، حيث أنه الشق الآخر ديال تنظيم العمل ديال عمالي المنازل هو شق آخر، ولكن وضعنا مشروع قانون منذ أبريل 2009 أمام الأمانة العامة للحكومة، وقمنا بجملات تحسيسية من خلال وسائل الإعلام السمعي البصري في يونيو 2010 بشراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، وقمنا كذلك، كما جاء في كلامكم، بالتعبئة الجهوية في المناطق المزودة بخادمت البيوت الصغيرة، وخاصة في إقليم شيشاوة، ومن أجل تعبئة كل المتدخلين لجعل حد نهائي لهذه الظاهرة.

وفعلا القانون لوحده لا يكفي، ولكن لا بد من إستراتيجية اللي تكون مندجبة طبقا لخطة العمل الوطنية للطفولة، اللي كتبدا بمحاربة الفقر ومحاربة الهدر المدرسي وضمان تدرس الأطفال، وغادي ترك الباقي للجزء الثاني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

احتفظوا في التعقيب، السيدة الوزيرة، للجواب دياكم إذا كان ممكن. إذا كان هناك تعقيب، السيد المستشار تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم وتوضيحاتكم بخصوص سؤالنا ونؤكد مرة أخرى على الأهمية الكبيرة لمشروع قانون منع تشغيل القاصرات، وعلى دوركم الكبير في مسار بلورة هاذ المشروع، وأملنا أن تواصل الحكومة المقبلة هذا العمل وهذا الجهد وتوفير كل الشروط لتنفيذ القانون أولا ومواكبة ذلك بالعمل على المستويات الإعلامية والتربوية والمدنية لزوع ثقافة تنبذ تشغيل الأطفال، ذكورا كانوا أو إناثا، فالأطفال مكابهم الطبيعي، السيدة الوزيرة، والضروري هو المدرسة والتكوين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة إذا عندكم رد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار.

في إطار تفعيل هذا القانون:

أولا، قمنا باطلاقة بحث في مدينة الدار البيضاء حول ظاهرة تشغيل الفتيات كخادمت البيوت، باش نعرفو أشنو هم الشروط السيو اقتصادية اللي كتجعل هاذ الفتيات كيخدموا. ثانيا، هناك ضرورة تقوية القدرات ديال الأسر الفقيرة لمحاربة الفقر، وتمتية الأنشطة المدرة للدخل، وهذا ما يقع من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج قطاعية أخرى.

هناك كذلك ضرورة تقوية تدرس الفتيات، يعني داخل المدرسة، خاصة الفتيات الفقيرات. وهنا لا بد نذكر بأنه كاين برنامج تيسير اللي استفاد منه 600 ألف طفل وطفلة في هاذ السنة، واللي غادي يستفيدوا منو 670 ألف ديال الطفلات والأطفال في السنة المقبلة.

هناك كذلك البرنامج ديال مليون محفظة اللي استفادوا منو أكثر من 4 مليون ديال الأطفال الفقراء، وهناك ضرورة القيام بالتحسيس اللي خصو يكون على جميع المستويات وخصو يشرك، كذلك، المدرسة ورجال الدين وكذلك وسائل الإعلام السمعي البصري من أجل التحسيس بخطورة هذه الظاهرة اللي كتولد العنف ضد الأطفال وكتولد عدد من الآفات الاجتماعية اللي هي غير مرغوب فيها نهائيا.

وكذلك هناك الدور ديال وحدات حماية الطفولة، اللي عندنا حاليا خمسة، واللي كعملو على تعميمهم في جميع جهات المغرب، واللي غادي يكون عندهم الدور ديال التبليغ ديال الحالات اللي هي موجودة من أجل

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نحن لا نرى مانعا في أن تطلب السيدة الوزيرة المحترمة تحويل السؤال إلى قطاع حكومي آخر، ولكن...

السيد رئيس الجلسة:

ليست هي، الحكومة هي التي ارتأت...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نعم، ولكن في البرنامج اللي عندي، السيد الرئيس، ما كاينش وزيرة الصحة مبرمج، وبالتالي نحن لم نخبر، نحن نتفاجأ بأنكم تجربوننا الآن بأن السؤال ديالنا غير مبرمج، والحال أنه مبرمج في البرنامج اللي عندي، وهو موجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية، يمكن تجاوز عليه، يمكن تجاوز عليه في إطار التضامن الحكومي.

السيد رئيس الجلسة:

الوثيقة التي بين يدي، السيد رئيس الفريق، منصوص فيها على أن سؤالكم الذي كان وجه إلى السيدة وزيرة القطاعات الاجتماعية أصبح في قطاع الصحة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هاذ الوثيقة راه ديال مجلس المستشارين، السيد الرئيس، اللي كتقرا لكم هنا.

السيد رئيس الجلسة:

عندنا 2 وثائق ماشي هي نفسها، ربما وقع خطأ. استفساركم، السيد رئيس الفريق، حول ماذا؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس، احنا ما يمكنش تأدية ثمن خطأ لم نرتكبه، إذا كان شي خطأ ارتكبه المجلس أو الحكومة، احنا ما تقبلوش تأدية الثمن ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

هو خطأ بخصوص ماذا؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نتفاجأ بأنكم تقولون، السيد الرئيس، بأن السؤال المرتبط بمواجهة الخصائص الاجتماعي ما مبرمجش عنكم، ولكن الوثيقة اللي عندنا احنا، ها هي، فيها سؤال ثاني موجه إلى السيدة الوزيرة المحترمة يتعلق بالخصائص الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

ربما نفس الوثيقة ووقع خطأ، أنا سأسجل هذا وسنبحث عن مصدر الخطأ من أين أتى، على الأقل الوثيقة التي بين يدي سؤالكم موجود ضمن هذا البرنامج لهذه الجلسة، وهو موضوع تحت قطاع الصحة وليس في

إعادة الإدماج ديال الأطفال في بيوتهم. وفي هاذ الوحدات ديال حماية الطفولة كنيشتاغلو بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية، وهذا سيسهل علينا المأمورية فيما يخص مرافقة هاذ الفتيات وإعادة الإدماج ديالهم داخل الأسر ديالهم، وكان عندي مثال ناجح جدا في مدينة فاس، حيث أنه مركز للا فاطمة الزهراء العزيمية كيقوم بإعادة إدماج الفتيات الصغيرات جدا اللي كانوا خادمت في البيوت واللي تم السحب ديالهم من المنازل اللي كنيشتاغلو فيها، وإعادة الإدماج ديالهم داخل المدرسة وداخل الأسر ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نتنقل إلى السؤال الثاني، وهو موجه إليكم دائما، السيدة الوزيرة، وموضوعه محاربة الفقر والهشاشة بالمناطق الجنوبية الشرقية للسادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق لبط السؤال.

قبل أن يظهر أحد أعضاء الفريق لبط هذا السؤال... في إطار نقطة نظام السيد الرئيس؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

عندنا في برنامج الأسئلة الشفوية في الترتيب الثاني سؤال يتعلق بمواجهة الخصائص الاجتماعي لفريقنا.

السيد رئيس الجلسة:

صحيح، وهو مرتب ربما في... لست أدري... وهو موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، أعتقد.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لا، موجه للسيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

السيد رئيس الجلسة:

سؤالكم بالفعل وجه إلى السيدة وزيرة القطاعات الاجتماعية، إلا أنه توصلنا بمراسلة تقول أن السؤال الذي تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة أصبح من اختصاص وزارة الصحة بطلب من الحكومة، وعليه تم نقله من قطاع التنمية الاجتماعية إلى قطاع الصحة.

ومناسبة - كذلك - لأقول أنه نفس السيدة الوزيرة المكلفة بقطاع الصحة التي حول إليها هذا السؤال هي نفسها تقدمت بمراسلة تعتذر عن حضورها في هذه الجلسة.

تفضل السيد المستشار، غير جاوبتكم على ذاك الشي ديالكم، تفضلوا.

القطاعات الاجتماعية.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

يمكن نسلم لكم الوثيقة، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

يمكن الوثيقة نجموها ونشوفو مصدر الخطأ ديالها وكفى.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ولكن في انتظار أن تبحتوا عن مصدر الخطأ، نحن نتشبت بمقنا في طرح السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نحن، كرئاسة، سمنح لكم كامل الصلاحية لبسط سؤالكم في الوقت الذي سنصل إلى قطاع الصحة الذي أدرج ضمنه.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

احنا راه ما عندناش قطاع الصحة مبرمج، السيد الرئيس، ما كاينش قطاع الصحة ووزارة الصحة غير موجودة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي شكيل، أجلس أرجوك. السيد رئيس الفريق يطرح مسألة خصنا تفاهو فيها ولا حاجة لأن تضيف نفسك لتتكلم عن نفس الموضوع الذي نحن نتكلم عليه.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

أضف إلى ذلك، السيد الرئيس، ها هي وثيقة ثانية تتضمن لأحة الوزراء المتغيين وضمنهم وزيرة الصحة متغية، ها الوثيقة، وثيقة ديال الوزراء الذين يتعذر عليهم حضور جلسة الأسئلة الشفوية ديال اليوم، كاينة وزيرة الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

صحيح. إذن تمسكون ببسط سؤالكم ضمن القطاعات الاجتماعية مع السيدة الوزيرة الحاضرة معنا. السؤال الآن من الرئاسة موجه إلى السيدة الوزيرة الحاضرة معنا، هل هي على استعداد لتجيب على هذا السؤال المطروح ضمن أسئلتكم كما هو منصوص عليه في الوثيقة التي بين يدي السادة المستشارين؟ السيدة الوزيرة تفضل.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد الرئيس المحترم، أنا كنشوف جدول الأعمال عندي هنا، وهذا السؤال ما مطروحش في القطاع ديالي، وهو مطروح لاحقا في وزارة الصحة، ها هو البرنامج فيه مبرمجة السيدة وزيرة الصحة، أنا غير معنية بهذا السؤال، والسؤال ما كانش.

السيد رئيس الجلسة:

كاين جوج وثائق بالتأكيد. أرجوك لكي لا تتشابك خيوط النقاش في هذا الموضوع، المسألة مفهومة، هنالك وثيقتين، جوج ديال الوثائق، احنا هاذ الشئ مفهوم، غير نوسعو فيه دائرة النقاش ربما سنعدها أكثر بما سنحلها.

مفهوم الآن، كاين جوج ديال الوثائق، واحدة السؤال ديال الفريق المحترم موجود فيها ضمن القطاعات الاجتماعية ديال السيدة الوزيرة، وواحدة أخرى كتنص على أنه موجود في قطاع الصحة، معنى هذا أن الوثيقة التي بين يدي هي الأخيرة، يعني برمج هذا السؤال لأن عندنا وثيقة اللي تتقول: السؤال المتعلق بمواجهة الخصائص الاجتماعية الذي تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة أصبح من اختصاص وزارة الصحة بطلب من الحكومة، وعليه تم نقله من قطاع التنمية الاجتماعية إلى قطاع الصحة، علما، كذلك نضيف، أن حتى هذه الأخيرة، يعني السيدة وزيرة الصحة، تعذر عن حضور هذه الجلسة.

لذلك نقول أن الوثيقة التي بين يدي هي التي كتبت أخيرا، ونحن الآن، سألنا حتى السيدة الوزيرة إذا كانت على استعداد لتجيب على هذا السؤال ضمن هذه الأسئلة فلتفضل، وإذا ما كانش عندها، نحتفظ لكم بحقكم في بسط السؤال مع اعتذار السيدة الوزيرة للإجابة عنه، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نحن نقبل اعتذار السيدة الوزيرة المحترمة، ولكن لا بد من توضيح الأمر. احنا طرحنا سؤال يهم الخصائص الاجتماعية على السيدة الوزيرة، والحكومة تقترح إعادة برمجة السؤال وإدراجه في قطاع الصحة، ووزارة الصحة تعذر عن الحضور، إذن لمن غادي نوجه السؤال؟

المنطق يقول بأن الحكومة متضامنة، إذا كانت السيدة الوزيرة المحترمة غير مستعدة، كاين السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أو أي وزير آخر، لأن هذا تضامن حكومي أو لا؟

السيد رئيس الجلسة:

ذلك ما تقوله، الرئاسة معكم، ولكن تعذر السيدة الوزيرة عن الإجابة عن هذا السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نحن تمسك بطرح سؤالنا.

السيد رئيس الجلسة:

ونحن سمنح لكم كافة الوقت القانوني لبسط سؤالكم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

إذن لمن سأوجه السؤال، واش للجدران؟ لمن غادي نوجه السؤال،

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لمن غادي نبسطو السؤال السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي، السيد الرئيس، ما غاديش نستهلكو هاذ الوقت كله من أجل مناقشة هذا الموضوع. المسألة من الوضوح بمكان، سؤالكم موجه إلى السيدة الوزيرة في نظركم، حولته الحكومة إلى وزيرة أخرى، تعذر عليا الحضور، أجنابكم بهذا، طلبنا من السيدة الوزيرة أن تجيب عن سؤالكم، وهي حاضرة معنا، اعتذرت، ماذا تريدون أكثر من هذا؟ رسالتكم التي أردتم تبليغها من هذه المداخلة ديا لكم في إطار نقطة نظام، التقطت، وهذه نقطة نظام، أما أن تطالبنا برأس أحد الوزراء، رجاء...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

أنا لم أطالب برأس أحد، أنا لست جزارا كي أطالب برأس أحد، أنا برلماني كنعوم بالدور ديا لي.

السيد رئيس الجلسة:

الرئاسة حريصة على توفير الوقت للسادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

اسحب هاذ الكلمة، أنا لا أطالب برأس أحد، أنا لست جزارا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الرئاسة حريصة كل الحرص حريصة كل الحرص على توفير الوقت، وهذه الجلسة جلسة مخصصة للأسئلة الشفوية، رسالتكم في إطار نقطة نظام التقطت وفي نظري يجب أن تساعدوا الرئاسة على تدبير ما تبقى من الوقت السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

أنا ليس هدفي أن تلتقط الرسالة، ما عندي رسالة موجهة حتى لشي واحد، أنا هدفي حتى نمارسو كبرلماني، نطرح سؤال على الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

ماذا تريد السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

متشبت بحقي في طرح السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

أنت متشبت بطرح سؤالك، تفضل إطرح سؤالك السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

من سيجيبنا وأن السيدة الوزيرة تعتذر، شكون اللي غادي يجاوبنا؟ واش غادي نديرو حوار الطرشان؟ من سيجيب على هذا السؤال؟

السيد الرئيس؟ واش هذا ماشي هو العيب؟ واش كين شي عيب أكثر من هذا؟

حكومة تعتذر، كنعول لك أودي السؤال ما تجاوبش عليه السيدة الوزيرة. طيب، ما كين مشكل تقبل الاعتذار، قالت الحكومة تجاوب عليه وزيرة الصحة، ما كين مشكل، ولكن وزيرة الصحة غائبة، واش هذا ماشي عيب السيد الرئيس؟ غير قولوا لنا بأن هذا عيب، واحنا مستعدين نسحبو هاذ السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

يمكنكم، السيد الرئيس، أن تتفضلوا ببسط سؤالكم بحضور السيدة الوزيرة التي تمثل القطاع، إن رغبت في الإجابة عنه فذاك، وإن لم ترغب فالرسالة التقطت في عمقتها، وكفى. هذا هو اللي غادي تقول لكم الرئاسة السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نحن متشبتون بطرح السؤال، ولكن من سيجيبنا؟ لمن غادي نوجهو هاذ السؤال؟ واش غنوجهو للسادة المستشارين؟ ولا نوجهو لكم السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

وجهوه للحكومة السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لا، السيد الرئيس، هذا فيه استخفاف بالبرلمان وبالمؤسسة التشريعية، ما يمكنش يكون البرلمان يحاول يجتهد ليضطلع بالمسؤولية ديا ليو في مراقبة الحكومة، والحكومة كتلخبط هاذ اللخبطة كلها، هاد الشي ماشي معقول وماشي مقبول ولن نسمح به.

دبا قولوا لي لمن غادي نطرحو السؤال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. لقد تفضلتم في إطار نقطة نظام، رسالتكم التي أردتم توجيهها ضمن هذه النقطة التقطت، وسنتقل إلى بسط ما تبقى من الأسئلة المدرجة في هذه الجلسة لتوفير الوقت لمن تبقى من السادة المستشارين مازال ما بسطوش الأسئلة ديا لهم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هل معنى ذلك أنكم تصادرون حق فريقنا في طرح السؤال؟

السيد رئيس الجلسة:

لم نصادر لكم أي حق، السيد الرئيس، منحناكم كل الوقت الذي ترغبون فيه لبسط سؤالكم إن أردتم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلني السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

اسمح لي إذا تدخلت في الأمور اللي هي ديال المجلس المحترم، غير القانون الداخلي تقول في حالة غياب وزير، السادة المستشارين المحترمين كي طرحوا السؤال والحكومة إذا كاين اللي يجاوب غادي يجاوب، وإذا ما كاينش اللي غادي يجاوب كيتسجل عليها، ومع ذلك أنا مستعدة باش نجاوب، بعدا ما هياتش الموضوع وما عارفاش أشنو غادي يطرح كوضوح ولم أهينته، مستعدة باش نجاوبك لأنه الحمد لله احنا الحكومة قمنا بمجهودات جبارة ومستعدين باش نواجبو أي تدخل يمكن له يكون، ولكن في إطار اللي ما غاديش نعطي فيه أرقام مضبوطة وتطور مضبوط ولكن غادي نعطي فيه نظرة شمولية، هاد الشي اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، أعتقد أن المسألة مفهومة، ما فيهاش توضيح أكثر من هذا... ماذا تقترح الرئاسة؟ أن نقطة نظامكم استوفيتم الوقت المحدد قانونا لطحها، ما علينا إلا أن نمر لاستغلال ما تبقى من الوقت لكي لا نخرم السادة المستشارين من بسط أسئلتهم لأن الجلسة هي مخصصة للأسئلة الشفهية، ما يمكناش نقاو في هاد النقاش اللي هو مفهوم في عمقه، ما شي حتى السطح، في العمق مفهوم.

رجاء إذا كان باش تساعد الرئاسة على تدير ما تبقى من الزمن لفائدة السادة المستشارين باش يبسطوا الأسئلة دياهم خصنا ننتقل للأسئلة الأخرى الموالية، وشكرا، هذا هو اللي غادي نقول، هذا هو الذي أقترحه.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

إذن إذا فهمتكم مزيان، السيد الرئيس، تطلبون الانتقال إلى سؤال آخر وتحيدوا لنا حقنا في طرح السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

أنا قلت لكم إذا أردتم بسط سؤالكم، السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

من سيجيب، السيد الرئيس؟ شكون اللي غادي يجاوبني؟

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

أنا غادي نجاوبك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ياك اعتذرت، السيدة الوزيرة... صافي انتهى الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس، أردتم بسط سؤالكم والسيدة الوزيرة أبدت استعدادها للجواب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

طيب، السيدة الوزيرة المحترمة، من الواجب في البداية نهنئك حتى احنا في فريق الأصالة والمعاصرة بحصولك على الميدالية الذهبية من الحكومة الإيطالية، هذا تشريف واعتراف بعباء المرأة المغربية ككل وبعطائكم. سؤالنا كيف كتناحظوا، السيدة الوزيرة، يتعلق بالخصائص الاجتماعية، الخصائص الاجتماعية هو مفهوم معقد ومتشابك ويمس كل مجالات ومناحي حياة المواطنين المغربية. اتما كحكومة تعاقدمت مع المغاربة وقدمتم مجموعة من الالتزامات باش تضمنو واحد المستوى معقول من العيش الكريم ومكافحة الخصائص الاجتماعية، في مجال الصحة، في مجال السكن، تطهير الإدارة من الرشوة والفساد، في الماء... إلخ.

نحن، السيدة الوزيرة، على بعد أيام قليلة من نهاية عمر هذه الحكومة، لن نسألكم عن الحصيلة، لأن الحصيلة قدمتها في بوابة "مكاسب"، ولكن سنسألكم عن حصيلة ما لم تنجزوه في ميدان مكافحة ومحاربة الخصائص الاجتماعية. أنا كتتعهد نظرح هاد السؤال لأنتي كععرف عليك، السيدة الوزيرة المحترمة، معروفة بتشبثك بفضيلة النقد الذاتي، النقد الذاتي ثقافة عندك، وهادي فضيلة حقيقة نعتز بها.

الآن من هاد المنطلق ديال فضيلة النقد الذاتي، واش يمكن تقولوا للمغاربة بأنكم مرتاحون لأنكم وفيتو كحكومة بالالتزامات اللي قطعتم أمام المغاربة باش تضمنو لهم العيش الكريم وباش تحاربوا الخصائص الاجتماعية؟ هل أتم مستعدون، من منطلق فضيلة الاعتراف وفضيلة النقد الذاتي، أن تعتذروا للمغاربة وتقولوا لهم سمحوا لنا المغاربة راه متمكناش من ضمان ذاك المستوى ديال الالتزامات والوعود اللي أعطينا لكم لما تشكلت حكومة السيد الوزير الأول؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن السؤال، تفضلني السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

كنشكر السيد المستشار المحترم لفريق الأصالة والمعاصرة على التهنئة ديالو بالمناسبة ديال يعني الجائزة الإيطالية، وكذلك أشكركم على السؤال اللي هو متعلق بالتطورات الاجتماعية لبلادنا، مع العلم على أنه فعلا هاد الانتخابات جات سابقة لأوانها، يعني أنه الحكومة مكملاتش الولاية ديال 5 سنوات اللي هي من المفروض فيها أننا غادي نكونو حقتنا كل ما تم يعني الالتزام به، ولكن مع ذلك أقول بأنه الحكومة حقت الكثير وذلك كيبان

دليل إضافي على وجود خلل ما في الحكومة، لأن هاذ السؤال كيف تكلمت في الأول، الخصاص الاجتماعي هو مفهوم يتعلق ويمس مختلف مجالات الحياة ديال المواطنين المغاربة، مختلف المجالات.

المؤشرات اللي تكلمت عليها ديال نسبة وفيات الأمهات ونسبة وفيات الأطفال ما هو إلا مجال محدود جدا ضمن رقعة الحياة اللي كتمس بشكل مباشر حياة المغاربة وكرامة المغاربة.

أنا كنت كتمنى تجي السيدة الوزيرة وتجيبي الجواب ديال السيد الوزير الأول باعتباراه هو اللي مسؤول على القطاعات الحكومية كلها، وأنت محقة تماما لما قلت بأن هذا السؤال ماشي اختصاصك ولكن اختصاص ديال الوزارة الأولى.

المؤشرات الرقمية الموجودة كندل بأن هناك علاقة وثيقة جدا ما بين مواجحة هاذ إشكالية الخصاص الاجتماعي التي كتملكو عليها ومستوى النمو، الثابت الآن بعد مرور 5 سنوات على عمر الحكومة هو أن الحكومة أخفقت في الوفاء بالالتزامات الموثقة المتعلقة بتحقيق واحد المعدل من النمو.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن هناك مشكل كبير جدا كيفسر عجز الحكومة فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات ديالها في ضمان واحد الحد معقول، واحد الحد أدنى من الحياة الكريمة ديال المواطنين ورفع الحكرة والتمهيش على المواطنين، لاسيا في العالم القروي، لاسيا في الطبقات الشعبية المسحوقة، التي لا تزال تشكو من الكثير من الخصاص.

يبدو أن السيدة الوزيرة لا تستمع للجواب، السيدة الوزيرة المحترمة إذا سمحت، وما الفائدة من التعقيب إلى كانت الحكومة لا تستمع.

وبالتالي أردت أن أقول للسيدة الوزيرة المحترمة، أنا أفهم وأتفهم أنه ما عندكش معطيات دقيقة لأن هذا موضوع يتجاوز بكثير القطاع ديالك، كيهم الوزير الأول، لو كان الحكومة كتحترم هاذ البرلمان وكتحترم المغاربة، كانت تهني جواب وتعطيه لك في إطار التضامن الحكومي ويقول للمغاربة بصريح العبارة ومن منطلق فضيلة النقد الناقي اللي أنت معروفة عليها، تقولوا أخفقتنا، فشلنا كحكومة في بلوغ هاذك المستوى المعقول والحد الأدنى من ضمان العيش الكريم، وأعتقد بأن العنوان ديال الحكرة اللي كيغيشوا فيها قطاع عريض من المغاربة في العالم القروي وفي الأحياء الشعبية يدل، وهو أقوى من كل الأرقام اللي يمكن تقدموها في هاذ الباب وأشكر السيدة الوزيرة مسبقا على سعة صدرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إن كان لكم تعقيب السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار المحترم، ولكن فعلا ملي كطرحوا سؤال اللي هو في ظرف ديال 3 دقائق متعلق بالخصاص الاجتماعي، وبالتالي متعلق بالتشغيل والفقير والسكن الاجتماعي والصحة والتعليم، علاش غادي نتكلم

من خلال مجموعة من الميادين، مثلا فيما يخص تراجع النسبة ديال الفقر اللي تراجعت إلى 9%، كذلك من خلال النسبة ديال التشغيل ديال البطالة اللي تحولت من 10 إلى 9%، وكذلك من خلال يعني جميع المؤشرات اللي احنا عندنا كلها عرفت واحد التطور جد إيجابي جدا، وإلى اخذت غير بالذاكرة ديالي بعض المؤشرات اللي هي باينة بطريقة قوية جدا، ناخذو النسبة ديال الوفيات ديال الأمهات اللي كانت لسنوات طويلة، وهي محصورة على 227 من 100 ألف ولادة حية أو نسبة ديال الوفيات ديال الأطفال اللي كانت لسنوات طويلة وهي محبوسة في 40 للألف، دابا حاليا هاذيك النسبة ديال الوفيات الأمهات انتقلت من 227 ل 100 ألف ولادة حية، إلى 112 ل 100 ألف ولادة حية وهاذي كايينة في النموذج اللي كاين داخل الموقع ديال (HCP).

كذلك فيما يخص النسبة ديال وفيات الأطفال، تحولت من 40 في الألف إلى 32 في الألف، وفي جميع هاذ الميادين كلها قمنا بتقييم ديال ماذا تم تحقيقه في العديد ديال المناسبات، ماشي غير مناسبة ديال "مكاسب"، كاين المناسبة كذلك ديال تنظيم المؤتمر الوطني الثالث عشر ديال للطفل اللي غير في هاذ الولاية ديالنا هاذي نظمنا 2 ديال المؤتمرات وطنية للطفولة، والتي كانت كل مرة 17 ديال القطاعات الحكومية اللي كنعطي الحصيلا والتي كتيب المؤشرات ديال التطورات الاجتماعية والتي كتيب بكل وضوح أنه من سنة لأخرى كاين واحد التحسن كبير.

غنتقول لي بأنه احنا متفائلين مع ريوسنا وفرحانين براسنا، غنتقول لك لا. ناخذو المؤشر ديال التنمية البشرية ديال (PNUD) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اعطائنا بأنه المغرب تقدم ب 16 ديال الدرجات، ما بين الفترة 2009 إلى 2010 ونفس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطانا على أنه المغرب مصنف من ضمن 10 ديال الدول في العالم اللي هي عرفت واحد الوتيرة ديال النمو في الميدان ديال التنمية البشرية اللي هي أكثر سرعة.

فيما يخص أي برنامج ابغينا، البرنامج ديال تدرس الأطفال، البرنامج الاستعجالي عدد ديال المنح ديال "تيسير"، النسبة ديال تدرس الأطفال، معلوم تقول لي المستوى ديال التعليم... إلخ. هذا التنمية البشرية هي كل البرامج اللي كنعقوم بها الدولة، والتي هي الحكومة قامت بالواجب ديالها، وخصنا نتكاملو مع المتدخلين الآخرين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، احتفظي لك بالوقت ديال التعقيب إلى ابغيتي. هنالك تعقيب؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للسيدة الوزيرة على الجواب اللي تفضلت به، ولكن بكل صدق، السيدة الوزيرة، في الجواب ديالك تقدمين دليل لمن يحتاج إلى

يعلمون ماذا فعل هذا وماذا فعل هذا بالنسبة للمغرب.

لا بد أن نعترف أن المناطق الشرقية التي هي مناطق حدودية قد تبدل وجهها وتغير نظرا للبرامج الهادفة التي قامت بها الحكومة في شتى المجالات، انطلاقا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، البرامج ديال محاربة الهدر المدرسي، البرامج كذلك في مجال المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وما لعبته الحكومة من دور فعال في نطاق الأزمة، ونحن كممثلين للمواطنين نستشعر ذلك في التلاقي معهم، والمؤشرات كبيرة وهو تراجع البطالة، تراجع مؤشرات الفقر، ولكن هذا لا يعني أننا وصلنا للكمال، ومن يقول ذلك فهو في الحقيقة يقول شيئا لا يمكن أن يصدقه أحد.

ولكن لا بد أن نكون صادقين، أن نمارس السياسية بأخلاقيات من هذه القبة التي تمثل سيادة الأمة، وفي هذا الظرف بالذات أن نقول للمغاربة ماذا فعلت الحكومة وماذا لم تفعل.

ففي شتى القطاعات هناك مجهودات، ولكن نود في المستقبل بالنسبة للسنة المقبلة إن شاء الله، وفي تحضير القانون المالي، الذي قيل عنه الكثير من طرف السياسيين والرأي العام، أن نستشعر أن هناك مطالب من أجل استفادة تلك المناطق التي تكون شريطا حدوديا يعد بأكثر من ألف كيلومتر مع جيراننا.

وبطبيعة الحال، تلك المناطق تستحق أكثر مما أعطي لها، وخاصة أن ما أعطي هو كثير، ولكن لا بد من الزيادة باعتبار أن هناك الصندوق الآن ديال التضامن، الصندوق ديال تكافل الجهات في أفق التكافل ما بين الجهات مستقبلا. كذلك بالإضافة إلى هذا، الاعتناء بالمناطق الجنوبية والمناطق الجبلية، إلى غير ذلك.

إذن احنا نتحطو هاذ الشغال للسيدة الوزيرة التي تشرف على قطاع اجتماعي بامتياز، بهم شريحة معينة، وأبدأ منذ انتهت الآن في جوابها، لأقول أن حقق الكثير، ولكن نريد فقط في جو استشرافي بالنسبة للمستقبل أن تعطينا بعض الملامح على ما تنوون إن شاء الله أن تتركه لخلقكم من أجل مواصلة المشوار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدان الوزيران،

أشكركم على سؤالكم، وفعلا إذا جينا نقيمو السياسات العمومية، لا بد أننا ما نتلقوش بطريقة مطلقة، أننا نشوفو فين كما وفين نحن اليوم وفي

في 3 دقائق؟ ما يمكن لي إلا نتكلم عليها بطريقة سريعة جدا على بعض المؤشرات التي هي كتأدي فعلا واش حققنا ولا ما حققناش، يعني المسائل التي احنا التزمنا بها، وأنا يمكن لي نقول لك بكل اعتزاز على أنه حققنا تقريبا 80% من المسائل التي احنا التزمنا بها، وهذا بالضبط هي النسبة ديال 4 سنوات عوض 5 سنوات.

وفما يخص القطاع ديالي، يمكن لي نقول لكم على أنه في العديد من المؤشرات وصلنا بل تعدينا يعني الأهداف التي كنا طرحنا على أنفسنا بحال خلق 800 ديال المراكز الاجتماعية التي كانت مبرجة في التصريح الحكومي، والتي حققنا 823 ديال المراكز الاجتماعية عبر التراب الوطني، ولكن مرة أخرى نقول بأنه في العديد من المؤشرات تقدمنا جدا، وخاصة الحيوية التي أعطتها لنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الميدان الاجتماعي، والتي حققت كما يعلم الجميع 22 ألف مشروع التي استفادوا منه أكثر من 5 مليون ديال المغاربة، والتي خلق واحد الدينامية خاصة التي مازال كيخصنا تطوروا، هذا مفهوم، ولكن لا أظن بأنه من الصحيح باش نقولو هنا كين فشل وهنا كين نجاح، لا، كين مجهود يومي، مثابة التي خصها تكون، والتي خصها تشرك كل المتدخلين، وغدا كل واحد الي غادي يكون في المعارضة أو في الأغلبية خصو يتعاون مع الآخرين باش يمكن فعلا تقدمو هاذ البلاد للقدام، لأنه الخصاص الاجتماعي كان كثير بزاف في السنوات السابقة، ودابا احنا الآن كنستدركو هاذ التأخير والتحدي مازال كيواجهنا جميعا، حتى واحد ما هو مسؤول على الخمسين سنة الي مضت منذ الاستقلال، والتي عملنا عليها كمغرب، يعني التقرير ديال الخمسينية والتي بين فعلا الاختلالات الاجتماعية التي هي كانت موجودة، ولكن الحمد لله أننا الآن توجهنا نحو واحد الطريق التي هي بناءة.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه إليكم دائما وموضوعه محاربة الفقر والهشاشة بالمناطق الجنوبية الشرقية، للفريق الاستقلالي، والكلمة لأحد السادة مستشاري الفريق، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

احنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية طرحنا هذا السؤال فقط من أجل، أولا، أن نتكلم عن ما هو مملوء في الكأس، ونستشعر بما هو فارغ في الكأس، ومن الحكمة في نظري هو استبدال المغاربة، ونقول بأنهم لا

التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

الشكر موصول للسيدة الوزيرة على هذه البيانات والمعطيات، التي من خلال ما صرحتم به سيتعرف الشعب المغربي الآن، الذي نتمنى أن يكون يستمع لنا بكتافة، أن هذه المؤشرات تخلق الآمال من أجل مغرب جديد، مغرب الدستور الجديد، مغرب الملك الشاب محمد السادس.

وإذا أردنا أن نتقدم علينا أن نناضل جميعا من أجل انتخابات نزيهة وشفافة وحرّة، ونبتعد من بعض السلوكيات التي بدأنا نراها الآن كقمة للتلاعب بإرادة المواطنين، هذا هو الأساس، لأن المغرب لن يتقدم إلا بأبنائه وكفاءاته وبمصداقية منتخبيه.

إذن علينا أن نخرط جميعا لكي نحقق ما قائلته السيدة الوزيرة، وندعم ما قيل الآن في المستقبل، ونذهب بعيدا، كذلك، لخدمة ذلك المواطن وخاصة في جهة لازالت إلى الآن تود أن يكون تكافؤ الفرص بينها وبين باقي الجهات مستقبلا، على الرغم من الإنجازات التي حققت، والتي يشهد بها الجميع، ولو العميان يرون ويلمسون أن هناك تغيير، ومن ينكر التغيير فإنه جاحد.

والحكومة الحالية أقول، أنا لا أنوب على الحكومة، ولكن أنا كفاعل سياسي لا بد أن أصدح بالحقيقة من هذه القبة، أن هناك معالجة لتراكمات الماضي من ناحية السلبيات في المجال الاجتماعي والتنمية البشرية، والأرقام حاضرة، وسيأتي الوقت لإبراز أمام المواطن وصناديق الاقتراع بجو من الشفافية والتزاهة هي التي ستفرز من له الحق، من عمل ومن لم يعمل، ونحن على مرمرى حجر من أن نرى هيكلية جديدة، ليشهد المغاربة من كان معه الصدق ومن يعمل في هذا الوطن منذ عدة سنوات للآن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب في دقيقتين.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا سألتوني، السيد المستشار المحترم، على المشاريع التي تم الخلق ديالها، نعطي على سبيل المثال في الميدان الاجتماعي، غير مدينة مكناس فين كانت عمرها عندها واحد المركب اجتماعي "ابتسام"، التي تم الخلق ديالو والفتح ديالو من طرف الوزارة ديالنا، والتي كتجمع مجموعة من المراكز الاجتماعية، هو مركب اجتماعي فيه وحدات حماية الطفولة، فيه وحدات الإسعاف الاجتماعي المتنقل، فيه فضاء متعدد الفضاءات للنساء، وفيه كذلك مركز للأشخاص المسنين، وجميع هذه المراكز تمشي بشراكة مع الجمعيات ديال المجتمع المدني، التي هي كلها حاضرة وتدير بطريقة مباشرة هذا

نحن متوجهين، يعني لا بد أننا شقمو ما شي فقط الصورة الفوتوغرافية ديال أشنو كاين اليوم، لأنه إذا جينا نقولو أشنو كاين اليوم، لازم غادي نقولو كاين الفقر وكاين البطالة وكاين كذا، هذا حقيقة، كاين الهدر المدرسي، كاين مشاكل كثيرة، كاينة، ولكن ملي تنشوفو فين كنا وفين احنا، كلقاوا على أنه كاين واحد التطور وكلقاوا راسنا داخلين في واحد الدينامية اللي مازال غادي تزيدنا إن شاء الله إلى الأمام، لأنه هاذ الشي اللي الجهودات اللي كيتم القيام بها هي مجهودات اللي ما شي ساهلة.

وإذا أخذنا بالضبط جهة مكناس-تافيلاط، اللي هي موضوع ديال السؤال ديالك، السيد المستشار المحترم، نسبة الفقر ديالها خصنا نعرفو على أنه تحسنت ما بين 2004 إلى 2007، لأنه عندنا خريطة الفقر ديال 2004 وعندنا خريطة الفقر ديال 2007، أنه تحسنت من 30 حتى لـ 40%، يعني كاين واحد التطور كبير، ولكن عارفين أنه الخصاص مازال موجودا، حيث أنه نسبة الفقر في جهة مكناس-تافيلاط هي كتفوق على المعدل الوطني ديال الفقر اللي هو 9%، هاذ جهة مكناس-تافيلاط فيها 12,5% ديال الفقر، وكتوجد راسها في الدرجة الثامنة ما بين مختلف جهات المغرب.

ومن أجل بالضبط محاربة هاذ الفوارق المالية ما بين مختلف الجهات، جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في ماي 2005، التي هي كتعتمد على واحد المقاربة جديدة، مقاربة تشاركية اللي كتجمع ما بين المنتخبين المحليين والسلطات العمومية والمجتمع المدني، وتم الاستهداف ديال 47 ديال الجماعات القروية في جهة مكناس-تافيلاط، وكذلك 8 ديال الجماعات ديال الأحياء الهامشية في مدينة مكناس، مع توزيع لمختلف الأقاليم: الراشيدية 26، خنيفرة 13، الحاجب 7 وإفران جماعة واحدة.

المشاريع اللي تم التحقيق ديال في إطار هذه المبادرة:

- بالنسبة لمكناس: كاين 485 ديال المشاريع بـ 442 مليون درهم؛
- في الراشيدية: 246 مشروع بـ 118 مليون درهم؛
- الحاجب: 167 مشروع بـ 57 مليون درهم؛
- إفران: 318 ديال المشاريع بـ 93 مليون درهم؛
- خنيفرة: 273 ديال المشاريع بـ 117 مليون درهم.

وملي كتكلمو على هاذ المشاريع كلها، فعلا هاذ المشاريع هي اللي أعطت واحد النظرة اللي هي إيجابية أكثر من الناحية ديال التنمية البشرية، بغض النظر على مختلف البرامج القطاعية، من صحة وتعليم وتشغيل وتجهيزات أساسية اللي كتعطي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد رئيس الفريق في إطار

السيد الوزير المحترم،
في كل سنة تتجدد الوزارة من أجل ضمان لحاجتنا الميامين ظروف مريحة وأداء فريضة في أحسن الظروف، إلا أن بعض السامرة وبعض وكالات الأسفار ينصبون على المواطنين، مما يفرض على الوزارة الوصية تكثيف المراقبة من أجل رصد المتلاعبين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تفادي الارتباك الذي وقع فيه بعد الحجاج في السنة الماضية، حيث أنهم وصلوا إلى المغرب بينما أمتعتهم ظلت لمدة أسبوع مرابطة في مطار جدة.

انطلاقاً من هذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل ضمان تيسير عملية الحج لهذا الموسم -إن شاء الله- في ظروف جيدة؟
السيد الرئيس، سأحتفظ ما بقي من الوقت للتعقيب، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،
السيدة المستشارة المحترمة،
أشكر السيد المستشار المحترم.

السؤال اللي عندي يتعلق بحاجة أخرى، ب كبار السن والمرافقين، ولكن الأسئلة ديالكم والنقط ديالكم نجواب عليها.

فيما يتعلق بقضية ديال الوكالات، نقول لكم بأن لحد الآن لا نمارس شي مراقبة قبلية على قضية الوكالات من خلال مع الزميل ديالي السيد وزير السياحة، اللي كعملو في المراقبة هو المخالفات أثناء الحج وكنسلجوها وكبلفوها لوزارة السياحة، وعلى أساسها كيخصها تاخذ تدابير فيما يتعلق بتمتع هاذ الوكالة أو معاقبتها بالمقاييس ديالها، لحد الآن هاذ الشي اللي كاين. إذا اقتضى الحال أنه استمرار أن الحجاج كيوقعوا ضحية ديال هاذ المسائل، لا بد فعلاً أننا نسق مع هاذ الوزارة اللي هي دائماً مستعدة للتنسيق من أجل المزيد من المراقبة، ولاسما قبلية إذا كانت عندنا، ولاسما بعض التفاصيل من السادة المستشارين والسادة النواب فيما يتعلق بهذا الموضوع.

فيما يتعلق بالموضوع الثاني، اللي هو قضية الأمتعة، أظن هذا طبيعي، الطائرة محسوبة لواحد العدد ديال المسافرين وواحد العدد ديال الأمتعة، إلى جابوا الحجاج الأمتعة أكثر لا بد أنهم كتفرق هاذيك الأمتعة، بعضها كيشي معه وبعضها كيشي من بعد منو، وفي هاذ المسألة احنا نستمتع كثيراً

المركب الاجتماعي، إذن حتى واحد ما يمكن له يقول بأنه تم خلق هذا المركب من أجل خدمة مصالح انتخابية ولا مصالح مثل هاذي، بل فعلاً لمصلحة المغاربة والمغربيات، وخاصة اللي هما الفئات الاجتماعية الفقيرة. بغيت نضيف كذلك أنه أتكم فقط على جهة مكناس-تافيالنت، بعد غد إن شاء الله سنفتتح واحد المركب اجتماعي جديد اللي هو ديال النساء في وضعية صعبة، واللي غادي نفتحوه بفضل التعاون مع بولونيا، اللي مولت هذا المشروع.

ذلك بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع اللي تم الخلق ديالها في إقليم خنيفرة في إطار جبر الضرر الجماعي مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولكن مجموعة من المراكز الاجتماعية اللي جعلت أنه مثلاً واحدة من الجماعات القروية تم تحقيق 100% ديال التمدرس ديال كل الأطفال ديال هاذ الجماعة، ولكن ذلك بفضل الإشراك ديال المجتمع المدني. ملي المجتمع المدني كيتعاون مع الأغلبية ومع المعارضة ومع الجماعات المحلية، والجميع يتعاون من أجل أننا نرجو واحد التحدي، اللي ما هو تحدي لا ديال هاذ الحزب ولا ديال الحزب الآخر، هو تحدي ديال البلاد ككل، أظن هذا هو اللي غادي يجعلنا أننا غادي نكونو ناجحين. وما يمكنش نقولو أنه واحد الحكومة كلها فاشلة، في الوقت اللي جزء من هاذ الحكومة عاود ثاني متحالفة مع جزء من المعارضة.

إذن بالتالي خصنا نكونو -أظن- موضوعين، واللي تحقق تحقق، واللي مازال خصو يتحقق، نتعاونو عليه جميعاً وهكذا غادي نزيدو للقدام. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

قبل أن ننقل إلى معالجة الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أريد فقط أن أذكر السادة المستشارين بأن لنا موعداً مع جلسة تشريعية مباشرة بعد هذه الجلسة، لنا نلتمس من السادة المستشارين أن يبقوا معنا في هذه الجلسة لحضور الجلسة التشريعية.

وننقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ونبدأ بالسؤال الأول حول موسم الحج، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عمر أدخيل، سعيد أرزيقي، أولعيد الرداد. الكلمة لأحد السادة المستشارين لبط السؤال في 3 دقائق، السيد المستشار أرجوك.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكراً للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

عليها أن تفوض العمل إلى وكالات الأسفار.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا ما عارفتش واش أنت مع وكالات الأسفار ولا مع الدولة؟ لا غير وقع لي التباس في الفهم ديال الموضوع ديالكم. فيما يتعلق بقضية التأطير نشوفو الحق، الحق هو أن التأطير ديالنا احنا محدد سقفا من طرف الدولة المنظمة، وصلوا معنا للحد وزادوا، لذلك كين واحد التأطير محدد.

قضية وكالات الأسفار، التنظيم ديال الدولة المنظمة كتطلب من وكالة أسفار في واحد العدد ديال الحاجاج غنتنظمو.

ثم قضية الحاجاج، ما يمكنشي أنه عدد الحاجاج يكون هو عدد المؤطرين، ولا حتى واحد الخمسين، اشحال خصنا إلى ابغينا نأطرو، وفعلا راه ماشي بعاد 500 ديال الناس اللي كئاطرو بهم ماشي ابعاد على هاذ الشي اللي قلت، يعني تقريبا يعني 70 ديال الحاجاج راه عندهم مؤطر، ثم ما معنى التأطير؟ هو التأطير احنا الآن ملي كنديرو القرعة سنة مسبقة، مقصود أن هاذ التأطير يتم في إطار التوعية اللي كتكون قبل، وقليل الناس مكحضروا لها، كتوقع في المساجد، في المجالس العلمية، عن طريق الوسائل السمعية البصرية، لكن المقصود هو أن الناس يؤدوا حج صحيح.

أما هذه المسائل كلها، احنا كنبذلو مجهود من أجل ولكن حتى ميتقلناش بأننا احنا كنفرتو، راه ماعندناشي شي مقارنة اللي كتقولو بأن هاد الناس، يعني كنعرفو أش كيقوع في أندونيسيا وكنعرفو الاحتياطات ديالها لأن دائما المغاربة كيرجعوا بهاذ الفكرة ديال...

كنعرفو في تركيا، راه التنظيم ديالنا لا يقل نهائيا فيما يتعلق لا بالتأطير ولا بالعناية من هاذ الدول الأخرى، وإلى ابغيتوا الحقائق على هاد الشي يمكن لنا تقدموها لكم وغير تعاونوا معنا لأن المسألة هي نفسية قبل كل شيء، ما نعطيوش انطباع أننا كنفرتو في الحاجاج واحنا مكترنجوش معهم، ابغيتنا نعطيو للوكالات راه ما يقدوش على القدرة الشرائية كلهم ديال الوكالات، وإن كنا حبنا، أنا قلت للوكالات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوع السؤال هو قرعة الحج. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال.

وتبضع في الحج، وهاذ المسألة بما أنه كيوصل لهم فيما بعد، ما أظن أنها إشكال لأن الإشكال ما مسؤولاش عليه لا الوزارة ولا التنظيم ديال أسمو.

فيما يتعلق هاذ الموسم بصفة عامة، كل موسم طبعا كنعستافدو منو، ولكن أتم تعرفون معي بكل صراحة، راه الحج هو واحد السفر طويل في مدة قصيرة ثم سفر فئات معينة، أولا من العمر، ثانيا من الفئات الاجتماعية بكل ما يعني ذلك من الأبعاد، لذلك راه فيه التعب كما في أي سفر، وفيه مشكل لأنه كين ازدحام، ومع ذلك راه الوزارة كل سنة تشعر أمام الله تعالى أنها تقدم شيئا جديدا لتحسين هذه الوضعية، ونطلب الله تعالى أنه يتقبل من الجميع، هذا هو اللي يمكن نقول لكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات التي نورتمونا بها، إلا وإن كنا في الفريق الحركي لا نشك في الجهود التي ما فتتم تبذلونها من أجل النبوض بهذا القطاع الحساس، إلا أن الهدف من طرح هذا السؤال هو التأكيد على الحكومة من أجل التصدي لكل المتلاعبين بمصير الحاجاج، وكذا تأمين عودتهم صحة أمتعتهم في ظروف جيدة. والملاحظ، السيد الوزير، أن هناك فرق كبير، سواء من حيث التأطير والاهتمام بين الحاجاج الذين تتكلف بهم الدولة والآخرين الذين يذهبون مع وكالات الأسفار.

ولقد لاحظنا ذلك بأمر أعيننا أن هناك حجاج مغاربة تأميين بدون مؤطر يرشدهم ويساعدهم على أداء مناسكهم، بحيث أنه يصعب تأطير نحو 600 حاج من طرف 5 مؤطرين فقط، وهاذ الجواب، السيد الوزير، راه قالوه لنا المؤطرين ديال تما شفتناهم في عين المكان، قالوا لنا راه ما يمكنش احنا 5 أو 6 ديال الناس باش نؤطر 600 حاج.

ناهيك عن المرضى الذين لا يجدون من يعتني بهم، ولهذا نطلب من السيد الوزير على مضاعفة المؤطرين وأصحاب البعثات الطبية.

ولقد شاهدنا ولاحظنا بأن حجاج الأسفار يطبق عليهم على كل 50 حاج خصو يدي المدير ويدي المرشد ويدي المؤطر، زيادة على هذا اللجان اللي تتراقب تما (sur place)، تتراقب غير الوكالات. لهذا، علاش هاذ الشي ما يطبقش على الحاجاج ديال الدولة حتى هما يكونوا عندهم مؤطرين كثار ويكونوا عندهم مرشدين، لأن شاهدنا هاذ الإجراءات اللي تطبق على الحاجاج ديال الوكالات ولا تطبق على الحاجاج ديال الدولة، واحنا شفتنا بعض الدول كيفاش تعنتي بالحجاج ديالها الكرام.

فلهذا، نطلب من الدولة إذا كانت عاجزة على العناية بالحجاج، فيجب

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم،
سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين،

السيد الوزير، دأبت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في السنوات الأخيرة على تنظيم قرعة الحج لفائدة جميع المغاربة الراغبين في أداء مناسك الحج كإحدى الأركان الخمسة للإسلام. وإذا كانت هذه القرعة وسيلة ديمقراطية لاختيار حجاج بيت الله الحرام لكي يؤدونها في ظروف حسنة وجيدة ومنظمة، إلا أنها تفرز في بعض الأحيان بعض الحالات التي يصعب عليها أن تذهب لأداء مناسك دون مرافقة أوليائهم، خصوصا فئة الأشخاص المسنين، الذين يمكن أداء هذه المناسك دون أبنائهم أو أولياء أمورهم من أبناء عموماتهم أو أقاربهم، وبالتالي فإن القرعة التي تفرز هذه الحالات رغم الديمقراطية والشفافية التامة التي تميز بها لا يفهمها المواطن لغياب التواصل الكافي والفهم الشافي لها.

السيد الوزير، ألا تفكرون في إجراءات استثنائية لكي تستفيد عائلات وأقرباء المسنين الذين شملتهم القرعة لأداء هذه المناسك؟
السؤال الثاني: هل اتخذت الوزارة التدابير اللازمة من أجل التخفيف من معاناة الحجاج، سواء تعلق الأمر بالنقل أو السكن أو غيرها من الإجراءات التي تسمح لهم بأداء مناسك هذه الفريضة في أحسن الظروف؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد الرئيس،
السادة المستشارون،
السيدة المستشارة،
شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة هاد 15% ديال المسنين اللي كيمشيو، راعينا فيها واحد الحكم شرعي، كايين 15% من ذيك 30 ألف، كيمشي 4500 ديال الناس، كناخدوهم بالحاسوب من أكبرهم سنا حتى نكملو 4500، يعني الحمد لله الحاج اللي امشي هاد العام أو الحاج اللي امشاو، 82 سنة اللي عنهم، أصغر هؤلاء الفئة 82 سنة في عمرهم، وطبعا هنالك اللي كيدير الزوجة ديالو راه كيمشي معه، ولكن في الغالب ربما يخصهم المرافق، إلى ابغينا نديرو لكل واحد مرافق، غادي يوقع في هذاك الشيء واحد النوع،

كنتخوفو منو، أولا غادي توي 30%، وثانيا غادي توقع فيه أشياء لأن الناس كظن اللي كيرافق الحاج هما الحاج المغاربة كلهم، علما بأن 1100 ديال الناس امشاو مرافقين في هاد التنظيم اللي درناه، و460 امشاو في التنظيم ديال الوكالات من المرافقين، ومع ذلك راه هاد القضية ما يمكناش نضاعفوها أتوماتيكيا لأن غادي تدخل لها الشبهات، وشم راه حيث يكونوا تماك الحاج ك يكونوا في واحد الحيوية، كيقدروا والله كيجريو، ما كيجريوش هنا حتى الربع، كيجريو في الطواف وكذا، لذلك يعني هاد القضية راه يصعب أنها نلقاو لها شي حل من غير هذا.

يعني احنا راعينا الحكم الشرعي ديال الأسبقية ديال الناس المسنين، درنا لهم هاد 15%، يمكن لنا نزيدوها، ولكن تبقى الحصة ديال المغاربة 30.000، مع أن هاد العام راه تسجلوا 300.000 اللي باغيين يمشيو للحج، كنبقى دائما العشر.

شم راه خرجنا، وهذه مناسبة نقولها، راه خرجنا على الحكم الشرعي الديني ديال الحج، الحج لمن استطاع إليه سبيلا، والآن أولا كايينة الحرفة، شم كايين الإحباط، وكايين وسائل متعددة للوصول إلى الحج، مع أن المسألة بعيدة كل البعد على هاد الشيء.

طبعا لا بد المغاربة يبقاو دائما يهفون، تصدق عليهم الكلمة القرآنية "يهفون إلى تلك الديار" ومع ذلك لا بد أن تتعاونوا معنا، أنا بغيت هاد موضوع الحج نخرجوه في هاد القبة، والقبة اللي أختها من هاد الانفعال، وتذاكروا على الأمور اللي ابغيتوا تنفعونا بها نعملو بها.

أما الشيء كله أو عدمه، راه في الحج راه هو هذا، كنبذلو مجهود ديالنا، ولاحظوا علينا ما شئتم، واحنا مستعدين باش نصحو، كايين شي أمور ما يمكنش تغييرها، ما يمكنش 300.000 الناس مسجلين ابغاو يمشيو للحج، عندي غير 30.000، ما عنديش كيف ندير لهم، لا بد أن واحد 10.000 كيتوصلوا بوسائل، يعني أنا لو كان ابقي علي ما تكوش، الغالب الله هاد الشيء اللي كايين.

لذلك، احنا مستعدين أننا نتعاونو معكم في الأمور الجزئية اللي يمكن لنا نعالجوها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة احنا كنعرفو الإكراهات اللي كنعيشها وزارتم، خصوصا في هاد القضية ديال الحج، إلا أنه، السيد الوزير، احنا سؤالنا واضح هو أنه هاد الناس المسنين، كبار في السن بزاف كيصعب عليهم إذا ما كان معهم المرافقين ديالهم، احنا نتطلبو منكم إما تزداد لنا الحصة، احنا كنعرفو الأشقاء

والشعب والقاضي بفتح مساجد المملكة لدروس محو الأمية، تم تشغيل حوالي 200 من خريجي المعاهد العليا لتكوين الأطر الدينية وجامع القرويين وبعض حاملي الشهادات العليا.

غير أن هذه الفئة من المواطنين التي تؤدي رسالتها الطلائعية والتربوية منذ سنة 2000، تعيش أوضاعا إدارية واجتماعية متردية نتيجة التجاهل الصارخ وغير الطبيعي الذي تم التعامل به مع مطالبها الأساسية والمشروعة، وعلى سبيل الذكر الترسيم، الترقية، الاستفادة من التعويضات العائلية، الحق في التقاعد والحق في التغطية الصحية.

أمام هذه الوضعية، نسألكم السيد الوزير: هل تنوي وزارتك إدماج هذه الفئة بأسلاك الوزارة لضمان حقوقها المادية والإدارية، سيما وأنه قد أعطيت بعض الوعود في هذا الشأن في السابق، وأيضا أسوة بما قامت به بعض القطاعات الحكومية كوزارة التربية الوطنية التي قامت بإدماج العرضيين ومنشطي التربية غير النظامية، وهذه الفئة لا تختلف في وضعها عن فئة مؤطري محو الأمية بوزارتكم؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،
السيدة المستشارة المحترمة،

السيد المستشار المحترم، أشكره وفريقه على السؤال. فعلا، كما قلت سنة 2000 وتنفيذ التعليمات المولوية التي أشترتم إليها، تم فتح المساجد لمحاربة الأمية، وكان التأطير في البداية ب 200 من حاملي الإجازات، وقع معهم تعاقد على هذا الأساس، والآن محاربة الأمية في المساجد التي تؤطر، هاذوك كانوا كياطروا 10.000 مستفيد. الآن المساجد توسع فيها برنامج محاربة الأمية، بحيث يؤطره 4600 من المؤطرين في وضعيات أخرى تشبه وضعية المولة في هذا القطاع، كتنقى على هاذ 200 من هذا الصنف هذا. هاذ 200 وقعت بهم عناية مستمرة:

أولا، ما دخلوش للوظيفة العمومية لأنهم ما دوزوش مباراة، دخلوا على أساس تعاقد اللي هو من صيغ التوظيف.

في 2006 الوزارة جددت التعاقد معهم على أساس توضيح التزامات كل واحد، وعلى أساس أنهم كياخذوا 3400 درهم في الشهر.

بعد ذلك قامت الوزارة بمبادرة في 2009 لرفع التعويض الشهري إلى 4250 درهم كتعويض لكل مؤطر، ثم بعد ذلك وفرت لهم التأمين الصحي وتحتمل قسطا من تكاليفه، ثم بعد ذلك أجرت اتصالات مع النظام الجماعي

السعوديين، اللي هما أشقائنا ومعنا دائما، تزداد الحصة ويكون واحد الاستثناءات لهاذ الناس المسنين باش يكون مرافق معهم من عائلتهم. كذلك، السيد الوزير، بعينكم تقيدون أن بعض المشاكل كتوقع كل سنة واحنا نظرحها في البرلمان وتكرر نفس المشاكل، في السكن، في الإقامة، في التنقل، إكراهات كيعيشوها حجاجنا، اللي كتنمناو أنهم إن شاء الله يعودون لنا سالمين وغانمين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب إن كان.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نعم، غير بغيت نقول بأنه القضية ديال الحصة راه هي خاضعة للترتيبات ديال المؤتمر الإسلامي اللي الآن أصبح التعاون الإسلامي، هو اللي قرر مدة هاذي أنه كل مليون ديال السكان تعطى لهم 1000، والسلطات السعودية تجد حرجا كبيرا أنها تخرج عليها، مثلا هي راه زائدة لنا 2000، كنديرو منها كل التأطيرات المتاحة باش نخلو 30.000 ديال السكان ما نمسوهاش، وهذا أقصى ما يمكن يدار.

أولا راه راه الإذن بذاك الشئ يصدر من رأس الدولة، لا يصدر من أي كان، لا وزارة الحج ولا غيرها، والآن راه سنلنا هاذ السنة، سنل ربما جميع الوزراء المكلفين في العالم الإسلامي، هل هذه القضية يمكن... يعني هل تحبذون أن يقع فيها النقاش؟ قلنا نعم، لحد الآن ما عرفناشي أشنو الاتجاه، لكن كايته تمالك الرقعة محدودة.

على كل حال، الحج هي مسألة ديال النية، ومسألة القبول، نطلب الله تعالى يتقبل، أما في القضايا الجزئية ديال المشاكل إلى تنهونا لشئ حاجة محددة، راه احنا نعالجوها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
ننتقل معكم دائما إلى السؤال الثالث، موضوعه إدماج مؤطري محو الأمية المتعاقد معهم بموجب "اتفاق" في أسلاك الوظيفة العمومية، وهذا السؤال لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي. تفضل السيد الهبطي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير المحترم،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
تنفيذا لمضمون خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 47 لثورة الملك

يشتغل فيه إلا متعاقد، يعني هذا إخبار وهاذ الإخبار راه فيه جدي، إذا بغيتوا تاخذوه على أنه التزام يعني ما عندي إشكال، ولكن غير باش تنفق في الكلمات، أنا قلت لك نسعى، وهاذ نسعى ماشي هو الالتزام، لأن ماشي في يدينا.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة، والسؤال الأول الموجه إليه حول ارتفاع أسعار الكتب، للمستشارين المحترمين... ربما قد يلاحظ السادة المستشارين نوع من القفز على الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، نسيت أن أذكركم على أنه وردت رسالة تطلب تأجيل هذه الأسئلة إلى آخر الجلسة لالتزامات السيد الوزير في لجنة ما.

أقترح عليكم أن ننتقل، رجاء للوقت، إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة، والسؤال الأول الموجه إليه حول ارتفاع أسعار الكتب للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، محمد الكبوري، يحفظه بسمبارك، بناصر أزكاغ. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير المحترم،
زملائي المستشارين المحترمين،
السيد الوزير، يأتي الدخول المدرسي للموسم الجديد مباشرة بعد شهر رمضان الذي تشهد فيه الأسعار ارتفاعا محولا وتزداد فيه المصارف مما يتنقل كاهل الأسر المغربية.

وإذا قمنا بمقارنة أئمة الكتب المدرسية لهذه السنة، فإننا نلاحظ زيادة تتراوح ما بين 15 و20%، ناهيك عن ثقل المحفظة، الأمر الذي ينعكس سلبا على صحة التلاميذ وذويهم. وقد حذرت مجموعة من الدراسات الطبية على خطورة هذا الأمر دون أن تجد تفعلا إيجابيا من طرف الحكومة.

وانطلاقا مما سبق، نود، السيد الوزير، مساءلتكم: أين هي لجنة المراقبة لحماية المستهلك من بطش المضاربين؟ وما هي المعايير المعتمدة لتحديد أئمة الكتب والمطابع المدرسية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا لكم على احترامكم للوقت، والكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

لمنح رواتب التعاقد قصد إدماج هذه الفئة، وهي جادة في ذلك، ثم إن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية طالبت الجهة المعنية، أي وزارة المالية، بهذا الإدماج، ولكن لحد الآن لم تقع الاستجابة إليه.

ثم إن هذه القضية غادي نبقاو مستمرين كطالبو وزارة المالية أننا ندعهم، غير إذا دعجناهم راه غادي يكونوا متصرفين مساعدين في الإدارة، لماذا؟ لأن المسجد لا نشغل فيه موظفين، نشغل فيه فقط متعاقدين، بلهلم بحال المشارطين ديال الأئمة، يعني الجميع، حتى الأئمة الآن اللي ككونوهم وكيدخلوا بمباراة وكيوظفوا في السلك ديال المتصرف المساعد، يعني بالتعاقد، راهما متعاقدين.

لذلك، احنا معتانين بهم وغادين نحاولو أن... يعني هم الآن فئة محددة فيما يتعلق بتأطير الأئمة، إذا قبلت وزارة المالية ولو بالتدرج، راه غادي ندجوهم وغادي نستاعنو بهم في الأشغال ديال الوزارة، ماشي في هاذ الإطار داخل المساجد.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،

أولا أسجل ما جاء في جوابكم من التزام تجاه هذه الفئة، وهذا أمر محمود ونتمنى أن يتم هذا الإدماج في أقرب الآجال الممكنة.
للتوضيح فقط، وهو أن وزاراتكم قامت بإدماج مجموعة من هذه الفئة، وهم الحاصلين على شهادة العالمية من القرويين الذين أدمجوا في أسلاك وزاراتكم وكانوا يشتغلون ضمن هذه الفئة في إطار محو الأمية.
أكرر مرة أخرى، أنني أسجل هاذ الالتزام ونأمل في الفريق الاشتراكي أن تتم تسوية وضعية هذه الفئة.
ولكم وافر الشكر والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

لم أعط التزاما، أنا أخبرت بما هو جار، مما يدل على عنايتنا بهذه الفئة ونريد أن لا يبقى هذا المشكل قائما، ولكن سيكون ذلك بقدر استجابة وزارة المالية وتفاوضنا معها وعلى حساب احتياجاتنا إلى أن ينتهي المشكل، وسيتحولون كما قلت لكم إلى أطر إدارية في وزارتنا لأن داخل المساجد لا

عرفت أي تغيير هاذ السنة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار؟ السي الخنكاري تفضلوا.

المستشار السيد عبد المجيد الخنكاري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد الوزير المحترم،

أشكر السيد الوزير على جوابه، إلا أن الحقيقة المرة، والتي يجب أن نعترف بها أن ارتفاع الأسعار التي عرفتها جل المواد الأساسية لم تسلم منها الكتب المدرسية، في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة على أنها تتصدى للهدر المدرسي، ناهيك عن التفاوت الملحوظ بين القطاع الخاص والقطاع العام، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن سياسة المغرب النافع وغير النافع تنطبق على نظامنا التعليمي وعلى القدرة الشرائية للأسر المغربية.

ومن هنا، يمكن أن نتساءل عن وعود الحكومة في العيش الكريم والتعليم النافع وغيرها من الشعارات، ولم يبق في عمر هذه الحكومة إلا أسابيع قليلة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعام:

شكرا السيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار على تعقيبه.

بغيت نؤكد هنا أولا بأن المغرب النافع والمغرب غير النافع ما بقاتش في بلادنا، احنا عندنا جلالة الملك اللي هو يجول جميع المناطق ديال بلادنا، وجلالة الملك يعطي التوجيهات للحكومة باش تطور بلادنا كلها، ما بقاش عندنا، كين مناطق جبلية، المناطق النائية كلها فهو اهتمام كبير من طرف الحكومة، هذه النقطة الأولى باش ما يبقاش أي مزايده في هاذ النقطة.

النقطة الثانية اللي هي أساسية، مرة أخرى أؤكددها، وأطمئن الأخ المستشار إذا عندو شي كتاب اللي هو معتمد من طرف المدرسة العمومية، مدرسة وزارة التعليم تزداد فيها الثمن، وتقدر نقول لكم بأن الثمن مقيد فوق الكتاب، وبالتالي ما يمكنش تكون زيادة فيه، لأن احنا اللي تنقرو أشنو هو الثمن ديالو، وهاذ الشي منذ سنة 2008 ما تزداد فيه.

النقطة الثالثة، الاهتمام الخاص اللي كين بالعالم القروي، في هذا المجال أولا تكلمنا على... وجلالة الملك هو مول المبادرة ديال مليون محفظة، 4

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعام:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

أريد أولا أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام.

بغيت إذا سمحتم أولا نظرحكم في الصورة بالنسبة لهاذ الأسعار ديال الأثمنة ديال الكتب المدرسية. أولا ملي جات هاذ الحكومة بغيت نذكر بأن الأسعار ديال الكتب المدرسية كانت محررة، وبالتالي بتفعيل مجلس المنافسة اعتبرنا أن من الضروري أن نعيد وصوتم معنا عليه كلكم في إطار القانون الجديد ديال المنافسة والأسعار أننا ندرجو الكتب المدرسية ما بين المواد اللي الأسعار ديالها مقننة، مجال البوطة، مجال المواد الأخرى الأساسية بالنسبة للمواطنين، الكتب المدرسية اعتبرناها بأنها كذلك مواد أساسية، وبالتالي من الضروري أن الأسعار ديالها تكون مقننة، أي أن الحكومة هي التي تقرر في هذه الأسعار، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية وهو أن هذه الأسعار -مجال اللي قلت- بحكم أن الحكومة هي التي تقرها كين واحد اللجنة، اللجنة ديال الأسعار اللي فيها وزارة التربية والتعليم، فيها وزارة الداخلية، فيها وزارة الشؤون العامة والاقتصادية، فيها وزارة المالية، هي اللي تتحدد في إطار هذا العمل هاذ الأسعار.

بغيت نذكر هنا بأن منذ سنة 2008 لم يتم أي ارتفاع لأسعار الكتب المدرسية، وبالتالي هاذ الارتفاعات اللي تكلم عليها السيد المستشار فهي لا تتعلق بالأسعار ديال الكتب المدرسية اللي هي معتمدة في المدارس العمومية، هذه نقطة باش نكون واضحين.

النقطة الثانية كذلك، وهو أننا بغينا نمشيو أبعد، أي أن اعتبرنا بأن كين في هاذ الإطار درنا واحد البحث ديال المنافسة في هاذ المجال ديال الكتب المدرسية، وتبين أنه كين بعض الاتفاقيات اللي تتكون مع الناس ديال المطبعات اللي كانوا تيديرو هاذ الكتب، والسيد رئيس الحكومة أخذ قرار في هاذ المجال باش:

أولا، نديرو دفتر التحملات يكون واضح؛

ثانيا، نجعلو أن تكون شفافية أكبر في المجال ديال الطبع وديال الكتب المدرسية المعتمدة؛

والنقطة الثالثة اللي هي أساسية، وهو اللي تبتلاعب مع القانون أنه ما عندوش الحق يلقى يدخل في هاذ الصفقات العمومية اللي تتعلق بالكتب المدرسية.

وبالتالي مرة أخرى أؤكددها أن الكتب المدرسية باش تبقي في متناول جميع المغاربة، فبقت الأسعار ديالها في الثمن ديالها ديال سنة 2008 وما

هي الإجراءات التي اتخذت والتي سيتم اتخاذها من أجل تعميم العمل بهذا النظام على كافة الجهات المغربية؟
وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامّة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أريد أولا أن أشكر السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي على سؤالهم الهام، وهو يتعلق بالنظام الجغرافي المعلوماتي بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أريد قبل أن أجيّب مباشرة على هذا السؤال أن أوضح ما هي الإستراتيجية ديال الحكومة بالنسبة للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اعتبرنا أن من الضروري باش يمكن تكون النقائية ويكون تطور ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلادنا أننا ننطلق من الجهات، أي الانطلاقة تكون من الجهات، علاش؟ لأن أولا باش نعرفو ما هي المؤهلات وكذلك الطاقات الممكنة على الصعيد الجهوي، وثانيا باش أننا نوضو واحد الإستراتيجية اللي هي تكون قابلة للتنفيذ.

وبالتالي في هذا الإطار أننا أبرمنا اتفاقية شراكة مع جهة الرباط-سلا-زمور-زعرير، هي أول اتفاقية اللي أبرمناها، ودرنا اتفاقيات أخرى مع عدة جهات من بعد، هاذ الاتفاقية الهدف ديالها كان أشنو هو؟ هو أولا أننا نديرو واحد التشخيص ميداني ديال هاذ المؤهلات والطاقات الممكنة، وكذلك الحاجيات الديموغرافية اللي كاينة، وكذلك الإمكانيات المتاحة من أجل وضع بنك للمشاريع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اللي تيدخل فيها التعاونيات اللي تكلمتو عليها، ولكن كذلك الجمعيات خصوصا التي تدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذلك التعاضديات، لأن هاذ الجانب التعاضدي تيدخل في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وبالفعل أننا وضعنا نظام إعلامي جغرافي خاص بهاذ الجهة، وأنا في هذا الإطار، هاذ النظام فيه هاذ المعطيات كلها اللي تكلمت عليها، والتي فيها كذلك تحليل تربية معمقة تساعد على اتخاذ القرارات بالنسبة للأمور اللي يمكن تدار في هاذ الإطار، ودرنا كذلك واحد المركز خاص بالمساعدة على تسويق المنتوجات على صعيد الجهة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مليون ديال المحفظات، فيها الكتب المدرسية الضرورية. والعالم القروي كذلك، الدفاتر تمشي للعالم القروي باش أن أولاد الفقراء أنهم يمكن لهم يدخلوا المدرسة بكل أمان، وتكون عندهم المعدات الكافية باش ينجحوا في دراستهم.

ثانيا وضعنا نظام "تيسير"، "تيسير" راه ما كانش احنا اللي درناه، هاذ الحكومة اللي دارتو، انطلاقا من ماذا؟ انطلاقا ملي تبين بأن باش يمكن لنا نصلحو نظام المقاصة والفقراء يستافدوا أكثر من الدعم المباشر، درنا هاذ النظام اللي هو مشروط بتدريس الأطفال، 600 ألف طفل وطفلة يستفيدون من هذا الدعم المباشر، الأسر: 300 أسرة فقيرة في العالم القروي، أي 25% من الأسر الفقيرة في العالم القروي تعطى لها 200 درهم في الشهر باش أولادها تبقى في المدرسة، ووليداتهم تيبقاو في المدرسة، خفض الهدر المدرسي ب 60%.

كل هذا لماذا؟ لخدمة المواطن. كل هذا لماذا؟ لتقليص التورث الجيلي للفقير. كل هذا لماذا؟ باش أننا نتجاوزو هاذ الفكر اللي هو باقي مع الأسف عند بعض الناس أنه كاين مغرب نافع وغير نافع في بلادنا، وهاذ الشيء ما بقاش والحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم دائما حول النظام المعلوماتي الجغرافي للاقتصاد الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال. الأستاذ برقية، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيد الوزير، أعلنت الوزارة عن وضع نظام معلوماتي جغرافي للاقتصاد الاجتماعي (le SIG) بهدف مواجهة الإشكاليات التي تعترض أداء قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمتمثلة أساسا في غياب خرائط تربية خاصة بالتوزيع الترابي للجمعيات والتعاونيات وللأنشطة المدرة للدخل، وكل المعطيات والمؤشرات الدقيقة التي تسمح بمتابعة وتقدير مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وفي الميدان الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، وأتم مشكورون على هاته المبادرة، حيث انطلقتم من جهة الرباط سلا زمور زعرير، التي شهدت انطلاقة تجربة نموذجية للعمل بالنظام المعلوماتي الجغرافي للاقتصاد الاجتماعي.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير، وبالأخص لتتوير الرأي العام: ما هي حصيلة العمل بهذا النظام على مستوى جهة الرباط-سلا-زمور-زعرير؟ وما

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أريد أن أشكر على هذا السؤال الهام الذي تيطرح إشكالية كبرى، خصوصا في هاذ المرحلة التي كنعيش بلادنا، وفي هاذ الإطار بغيت نعطيك بعض الأرقام:

أولا، أنه وقع اتساع ديال رقعة الاقتصاد غير المنظم في بلادنا، كانت عندنا في سنة 1999 مليون و200 وحدة اللي هي تدخل الإنتاجية في القطاع غير المنظم، وصلنا إلى مليون ونصف وحدة، وكاين 40.000 وحدة سنويا تحدث.

إذن كاين إشكالية كبيرة اللي مطروحة، علاش؟ مطروحة في مجال التنافسية غير الشريفة بالنسبة للقطاع المنظم، تطرح إشكالية المشاركة في تطوير البلاد، لا من حيث السلامة الصحية للمواطنين... إلخ، لا من حيث عصنة الاقتصاد الوطني، لا من حيث المساهمة في ميزانية الدولة باش تقوم بالاستثمارات الأساسية بالنسبة للمواطنين والمواطنين، ولكن في نفس الوقت كاين الإشكالية اللي هي مطروحة، وهو أن - مجال اللي تكلمتو- كاين الأنشطة اللي هي مذرة للدخل فهي أساسية باش نضمنو هاذ الاستقرار الاجتماعي ونضمنو أن هاذ المواطنين والمواطنين يصيوا كذلك الإمكانية باش يحسنوا ظروف العيش دياهم في هاذ الإطار.

في هاذ الإطار أشنو اللي قمنا به؟

أولا، اعتبرنا بأن من الضروري أننا نسهلو هاذ العملية ديال الدخول في القطاع المنظم، كيف؟ زولنا الضريبة، وقع الإعفاء من الضريبة في سنة 2011 للناس اللي هما كانوا في القطاع غير المنظم وكيشغلوا وابعوا يدخلوا للقطاع المنظم، ذاك الشيء اللي راكموه ما غادي يخلصوا عليه أي ضريبة، واليوم يمكن نقول لكم بأن كاين المئات من الوحدات الإنتاجية اللي دخلت في هاذ الإطار، القطاع المنظم، وأعطى النتائج ديالو.

النقطة الثانية، وهو أنه خفضنا من الضريبة على الشركات، الشركات اللي رقم المعاملات دياها ما كنفوتش 3 مليون درهم أي 300 مليون كلهم خفضنا لهم الضريبة على الشركات من 30% إلى 15%، وهذا كذلك محفز باش يدخلوا في القطاع المنظم، ولكن بكل صراحة هاذ الشيء كيبقي غير كافي، تدار واحد المجهود وهاذ الشيء غير كافي، ولذلك وضعنا في الوزارة واحد الإستراتيجية متكاملة وشمولية أشنو فيها؟ فيها:

فيها النقطة الأولى تتعلق بأننا نزيدو في التحفيز بالنسبة للجانب الجباي، وفي هاذ الإطار كاين الجبايات اللي هي جزافية، أي حسب رقم المعاملات كتخلص واحد الرقم، 1000 درهم أو 2000 درهم في الشهر،

اليوم، نحن بعدما قمنا بذلك سنعمل على تعميم ذلك، وهنا سنبدأ بالمناطق الجنوبية، بالجهة ديال العيون-الساقية الحمراء، بالجهة كذلك ديال السارة، والجهة ديال الداخلة، اللي أساسي في هذا الإطار وهو أننا نعمو ذلك في أفق سنة 2015.

وبهذه الكيفية غادي يمكن لنا نعتبرو بأن نعطيو الإمكانيات لجميع المواطنين والمواطنين أننا نفتحو لهم الآمال والإمكانية للانخراط في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأنا نواكبهم في هاذ العملية بالنظام اللي قمنا به اللي هو نظام المرافقة، مرافقة التعاونيات بإعطائهم الدعم المادي والدعم كذلك التقني والمساعدة التقنية والتكوين في مجال الحكامة والتدبير باش أننا نضمن لهم الاستمرارية لأنشطتهم ويحسنوا ظروف عيشهم والأنشطة المذرة للدخل التي يقومون بها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للأستاذ بورقية، تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكبير بورقية:

بدون تعقيب عطفًا على الزملاء لرجح الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

جزاك الله خيرا. شكرا للسيد المستشار وشكرا للسيد الوزير كذلك. ننقل إلى السؤال الثالث الموجه إليكم دائما، السيد الوزير، حول ضرورة هيكله القطاعات غير المنظمة، والكلمة لأحد السادة أعضاء نفس الفريق، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والكلمة للأستاذ برقية. تفضلوا الأستاذ برقية.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

هو في الواقع هناك ارتباط بين السؤالين، فلهذا في الواقع تعرف العديد من القطاعات غير المهيكلة نشاطات اقتصادية مذرة للدخل، والتي أصبح الوضع الراهن يفرض وبالبحال العناية بها وهيكلتها وتنظيمها لجعلها رافدا اقتصاديا مع حماية مصالح العاملين فيها وضمان حقوقهم الاجتماعية حتى تتمكن بدورها من المساهمة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني.

معالي الوزير، هل هناك - والجواب أعتقد بأنه سيكون كافي وشافي- إستراتيجية لتنظيم وهيكله القطاع غير المنظم؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على تعقيكم وعلى اقتراحاتكم. بغيت غير نذكر السيد المستشار بأنه تدارت واحد الحملة من طرف المديرية العامة للضرائب لتفسير ذلك، لا بالنسبة للإذاعة ولا بالنسبة للتلفزة، والتي كان عندها وقع إيجابي، ولكن تيخص المواكبة ونواصلو في هاذ المجال.

النقطة الثانية بالنسبة للجانب اللي تكلمتو عليه أنا تيخصنا نزيدو نشجعو وفتحو الإمكانيات للمواطنين والمواطنين باش ينخرطوا في القطاع المنظم، وفي هذا الإطار تكلمتم على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هذا هو العمل اللي قننا به.

بغيت نغطي واحد الرقم أساسي، الرقم وهو أن اليوم العدد ديال التعاونيات اللي خلقت منذ 2007 إلى اليوم: 4000 تعاونية، هو بالضبط الرقم ديال التعاونيات اللي تحدثوا منذ الاستقلال إلى سنة 2006، باش نيننو بأن كاين إقبال، كاين إقبال على الميدان التعاوني، وكاين إقبال كذلك على الإمكانيات المتاحة في الأنشطة المدرة للدخل في هذا الإطار، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لعبت واحد الدور مهم في هذا المجال.

النقطة الثانية كذلك اللي خصنا نعرفو وهو كاين واحد مشروع قانون اللي وضعناه وتصادق عليه من مجلس الحكومة، وغادي يجي لكم إن شاء الله عما قريب، هاذ مشروع القانون أشنو تيدير؟ تيزول بكيفية نهائية الترخيص بالنسبة للتعاونيات، اليوم بهاذ المشروع قانون اللي دوزناه، فاليوم اللي ابغي يدير تعاونية، يمكن له يديرها غير يصرح بها، وهذا غادي يفتح واحد الطاقات كثيرة وغادي نتجاوزو هاذ الإشكالية كلها.

النقطة الثالثة وهو التكلفة باش الواحد يدخل في القطاع المنظم، تيخصها تكون أقل من تكلفة الرشوة اللي الواحد تيخصو يعطي باش يستمر، وهذا هو بالضبط العمل اللي قننا به في هاذ الإستراتيجية ديال تشجيع المقاولات الصغيرة جدا، وباش أن الواحد في المنزل ديالو يمكن يحل المقاوله ديالو، باش ما نبقاوش نصعبو الأمور، احنا بغينا نحررو الطاقات ديال هاذ البلاد، بغينا نسطو الأمور باش الناس يحسنوا ظروف العيش دياهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل معكم دائما إلى السؤال الموالي حول آليات وسبل القضاء على

ولكن كايته صعوبة التطبيق ديالو، بغينا نسطوه باش نفتحو المجال للجميع، خصوصا بالنسبة للناس اللي ما عندهم الإمكانيات كثيرة والمهن الصغيرة أنهم يدخلوا في هاذ الإطار.

النقطة الثانية، وهو التغطية الاجتماعية، لأن بغينا تكون السلامة في الشغل، المفروض التغطية الاجتماعية بالنسبة لهاذ الناس ولكن بتكلفة أقل من الماضي.

والنقطة الثالثة، وهو إمكانية التمويل باش نخزومهم يدخلوا في القطاع المنظم من خلال أننا نوفر ضمانه ديال الدولة لهاذ الأنشطة المدرة للدخل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم الأستاذ برقية في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس. إذا أخذت واحد الدقيقة زائدة، راني سلفتم دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، ما كاين مشكل.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير.

في الواقع تكلمتم على صلب الموضوع، والمشكل اللي مطروح معالي الوزير، باش الرأي العام يتبع معنا هاذ النقاش هذا، وهو هناك مشكل، وهو في الواقع على جميع المستويات، مشكل ديال التواصل، راه نتظن بأنه مشكل التواصل مطروح في جميع الميادين، لابد من الحكومة أن تقوم بتواصل دائم من خلال الإذاعة، التلفزيون، برامج، لأنه هناك واحد النوع من عدم الثقة إلى حد الآن، وبالأخص بالنسبة لهذا القطاع هذا، لأنه واحد العدد ديال الناس تيقول لك أنا إذا امشيت تدخلت لهاذ الميدان هذا، غدا الضرائب غادي يحطوا علي، هذا واقع، خاص ضروري باش الوزارة، وأتم تكلمتم أنه كاين تخفيض من 30 إلى 15%. تكلمتم بأنه كاين تخفيضات، هذا كله مهم.

ولكن كاين واحد القضية وهو هناك عدم وجود بعض الضمانات بالنسبة لهذه القطاعات، لابد من الحكومة أن تلعب دورا بجانب الأبنك لتعطي قروض، لأنه مشكل التمويل مطروح بمجدة.

نتظن بأنه، معالي الوزير، كما قتم بواحد العدد ديال الحملات على المستوى ديال الجهات، أظن أنه لابد باش المصالح دياكم، وأتم شخصيا، باش تتكلموا في التلفزيون، باش المواطن يكون على علم وتعطاه ثقة من طرف الحكومة.

هاذو هما المجالات التي يمكن أن يكون فيها اقتصاد الربيع الذي تتكلمون عليه.

ابغيت نذكر أشنو هي الإستراتيجية اللي قامت بها الحكومة:

أولا التحرير، كيخصنا نحررو بعض القطاعات من هذه الرخص. وفي هذا الإطار تم إلغاء الرخص كلما تبين عدم جدواها، تدار في نقل البضائع، تدار كذلك بالنسبة للنقل في المجال ديال البحري، تدار في النقل الجوي، اللي جعل أن كين العديد ديال الشركات اللي هما دخلت الجو، كين أكثر من 12 شركة اللي دخلت في المدار الجوي في بلادنا... إلخ.

ثانيا، استبدال مسطرة منح الرخص بنظام طلبات العروض على أساس دفتر التحملات، هو اللي تدار مثلا بالنسبة للمراقبة التقنية للسيارات، هذا كذلك كان قبل تعطى الرخصة دابا استبدلناه بدفتر التحملات، وبالتالي اللي باغي يدخل يمكن له يدخل للسوق إلى احترام هاذ دفتر التحملات.

وكذلك في المجال ديال التحرير، كين واحد القطاع، وتتعرفوا معلوم تحرير الاتصالات والجانب الإيجابي اللي عرف بلادنا، اليوم عندنا 30 مليون، الحمد لله، اللي عندهم المحمول، هذا تبين بأن وقع واحد التطور مهم ولو أن تيخص ضغط أكبر باش نزيدو نقلصو في الأسعار ديال هاذ المواد، ولو أنه تقلصات ب 50% خلال هاذ السنوات الأخيرة.

اللي أساسي كذلك تحرر قطاع التبغ، قطاع التبغ كان فقط احتكار، واللي خطير وهو احتكار ديال شركة خاصة 100%، كانت في الأول شركة ديال الدولة، رجعت شركة خاصة اللي عندها 100% ديال الرأسمال، وبالتالي كانت هي اللي تقرر في الأسعار، تقرر في كلشي، وبالتالي قمنا هاذ السنة بتحرير هذا القطاع، وبالتالي اليوم كين 3 شركات اللي دخلت في المنافسة في هاذ المجال.

وأخيرا نشغل، باش نحترم الوقت، على وضع مشروع قانون، وضعناه في الأمانة العامة للحكومة، هاذ مشروع القانون يهدف إلى تقوية دور مجلس المنافسة، مجلس المنافسة كان عندو دور استشاري، اليوم وجدنا قانون مع السيد الرئيس ديال مجلس المنافسة والوزارة التي أشرف عليها، ووضعنا قانون اللي غادي يجعل أن هاذ مجلس المنافسة غادي يتحول إلى سلطة المنافسة اللي غادي تكون عندها جميع الإمكانيات للقيام بمحاربة اقتصاد الربيع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة إن كان هنالك تعقيب لأحد السادة المستشارين، الأستاذ بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

اقتصاد الربيع لفريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق لبسط السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد ابراهيم بنديدي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، لعل من أبجديات المعادلة الاقتصادية هو إشعاع روح التنافسية والقضاء النهائي على الامتيازات واقتصاد الربيع، وذلك نظرا لما يخلفناه من خيبة أمل لدى باقي الفاعلين الاقتصاديين فضلا عن سيادة وتكريس منطق اللاقانون والزيونية.

وفي هذا الإطار، لوحظ باللموس ومن خلال العديد من التقارير الوطنية والدولية أن اقتصاد الربيع بالمغرب لازال مزدهرا بالرغم من التعمهات التي أعلنت عليها الحكومة في برامجها وتصريحاتها أمام البرلمان.

وعليه، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن سر تلكؤ الحكومة وعدم جديتها في محاربة الامتيازات وآليات انتعاش اقتصاد الربيع، كما نسائلكم من هذا المنبر عن حصيلة أداء الحكومة فيما يخص القطع النهائي مع هذه الظاهرة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، وشكرا له احترامه للوقت، والكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤاهاهم الهام المتعلقة بمواجهة اقتصاد الربيع. وأريد في هذا الإطار أن أذكر بأن جلالة الملك في خطابه ديال ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2008 أكد على ضرورة محاربة استغلال اقتصاد الربيع والامتيازات والزيونية، كما جاء في تدخلكم.

وفي هذا الإطار، بغيت نذكر أشنو هما الأمور التي تتعلق بهذا الإطار:

أولا، نتكلم على استغلال الملك العام للدولة؛

ثانيا، استغلال المقاتل؛

ثالثا، النقل البري والجوي والأنشطة المرتبطة بهذا المجال والجانب كذلك

ديال الصيد البحري؛

وأخيرا، تأهيل وتصنيف المقاولات واعتماد مكاتب دراسات.

بأن تدار واحد العملية جديدة، هو بالنسبة (le stock C) أي فين كين الإمكانات باش هو المحل اللي هو أكثر غنى بالنسبة للصيد البحري، تدار كذلك دفتر التحملات، وتدار كذلك عرض خاص باش الناس، باش ماشي أي واحد تعطى له رخصة باش يستافد منها، لأن هاذي عاد قلنا بسم الله، هاذي المرحلة الأولى.

بالنسبة اللي تكلمتو عليه، راه وجدنا قوانين مهمة وتتمناو أن الحكومة المقبلة أنها تطبقها، كين مشروع قانون تيتعلق بنقل المسافرين، باش تزال الرخصة وتدخل في إطار ديال طلب العروض.

كين كذلك المقالع، المقالع كذلك كين واحد مشروع قانون تيتعلق بالمقالع باش كذلك ندخلو في إطار دفتر التحملات والعروض.

اللي أساسي، وهو اليوم الحكومة اتخذت قرار نهائي، خرجت الدورية ديال السيد رئيس الحكومة وتدار توقيع عليها، أشنو هي؟ وهو أن اليوم ما تبقى أي استغلال ديال مقالع الرمال في الملك العام ديال الدولة، ما بقاش، اليوم ما بقاش شي واحد اللي يمكن له يستغل الملك العام ديال الدولة من أجل المقالع، وهذا وزير الداخلية ووزير التجهيز في إطار الدورية ديال السيد رئيس الحكومة راه هي طبقت.

وثانيا، فتحنا المجال، لأن ما يمكنش الواحد يدير هاذ العمل بدون دراسة بيئية، هذا بالنسبة للقطاع الخاص، أنه تكون دراسة بيئية، وأن حتى الواحد إذا عدو واحد الكتلة ديال الرمال بالنسبة اللي هو في القطاع الخاص ديالو، إذن في الأرض ديالو، ما عندوش الحق يستغلها لأنها ملك ديال الدولة، هذا هو التطور اللي امشينا فيه وتتمناو أننا نقاو في هاذ التوجه اللي امشينا فيه هاذ الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إليكم، موضوع السؤال هو ارتفاع الأسعار، لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. تفضلوا الأستاذ بونفر.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارين،

الأخوات المستشارات،

السيد الوزير، لقد أصحى ارتفاع الأسعار صفة ملازمة لأئمة مختلف السلع والخدمات، بما فيها المواد الأساسية، حيث لم تسلم من ذلك حتى الأدوية وحليب الأطفال، الأمر الذي جعل المواطنين المغاربة، وخاصة من فئات الطبقات المتوسطة والصغرى - ولو ما عندناش الطبقات المتوسطة -

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

مسألة محاربة اقتصاد الربح، هذا السؤال طرح كثيرا ونوقش في هاذ المؤسسة، والنقاش ليس عبثا، ولكن طرح في هذا الوقت بالذات والحكومة تنهي ولايتها، يعني أننا نتحدث عن الحصيلة.

ومسألة اقتصاد الربح لا يرتبط بحكومة بعينها ولكن هو واحد الإرث وراثه المغاربة، والمطلوب، السيد الوزير، هو أننا نحن نعرف أن هناك حراك اجتماعي، هاذ الحراك الاجتماعي المعروف، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن السبب فيه الفساد، وهاذ المسألة ديال اقتصاد الربح هو جوهر هاذ الفساد، لأن هاذ المواطنين اللي خرجوا للشارع ما كانتش مطالب سياسية، راه جاء تحويرها من بعد، لأن اقتصاد الربح هو السبب اللي خلى واحد المجموعة من الفئات الاجتماعية كتخرج للشارع وكنجي تقف قدام البرلمان لأن هناك من أراد أن يحور أو يحول الاتجاه.

المطلوب، السيد الوزير، والي ابغينا نعرفو، المغاربة مازال تيتشكوا، أشنو هي الحصيلة بالملوس؟ لأن احنا نمثل نبض الشارع، أشنو هو الملوس؟ وحددت قطاعات، السيد الوزير. الصيد البحري أش درتو فيه؟ الصيد في أعالي البحار، هاذوك الناس اللي كيبعوا الحوت من لهيه لهيه لأن هاذك هو الراسال ديال المغاربة.

واش كين شي أمور ملموسة؟ واش باقين ذوك الناس كياخذوا الرخص وكيبعدوا فوق ما عجبهم ويبعدوا اللي عجبهم وخارج مجال المراقبة، الناس اللي كتشتغل خارج القانون، علاش؟ لأن اللي كيتحمل المسؤولية دائما وتوجه له الاتهامات في هاذ البلاد هو السياسي، لأن كنعرفو المنتخبين هم (gilet anti balle) في هاذ البلاد، احنا اللي كنتلقوا الضربات، لا أسيدي، اللي كياكلوا الرزق ديال هاذ البلاد هم اللي يجاسبون، ومعروفين.

قلت، السيد الوزير، المقالع، وكنعرفو شكون اللي كيبستافد منها، الصيد البحري، الرخص بكل أشكالها، هذا هو اللي خصنا نتوجهو له، ونريد أرقاما، السيد الوزير. وكما قلت في واحد السؤال كان موجه لكم، السيد الوزير، ابغينا ذوك الحيتان الكبيرة، ابغينا ذوك الناس اللي كياكلوا الخير ديال البلاد واحنا كناكلو القشور. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامه:

شكرا السيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار على تعقيبه وعلى الفيرة اللي تكلم بها.

بغيت في هاذ الإطار نوضح بحكم أننا نتكلمو، تكلمت على الصيد البحري

ذلك يمكن تقولو بأن تدار واحد المجهودات كثيرة في مجال ديال أولا، واتبنا ساعدتونا فيها وصوتم معها، أن بالنسبة للقانون ديال الأسعار رفعنا في المخالفات الرجعية، أي أننا 100 ألف درهم وصلناها لـ 300 ألف درهم اللي كيتلاعب وتيدخل المضاربة في هاذ المجال.

والنقطة الثانية، كانت الإشكالية كبيرة اللي كانت مطروحة، أشنو هي؟ وهو هاذ الشئ كان تيمر من القضاء، وبالتالي يمكن للواحد ينتظر عام أو عامين باش أنه يطبق، اليوم درنا عقوبات إدارية باش نجعلو أن في الوقت نفسه ملي كيتبين بأن شئ واحد قام بواحد المضاربة، أنه حيننا تيصحو يخلص، باش أننا نستخلصو العبرة ونمشيو للأمام.

والنقطة الثالثة في هذا المجال، وهو أن كين واحد المشروع مهم اللي كنتقوم به وزارة الصناعة ووزارة الداخلية اللي هو إعادة النظر في أسواق الجملة، تكلمنا على الامتيازات من قبل، هاذي كتدخل كذلك من بين الامتيازات اللي يمكن الواحد تيصحو بواجبها. هاذ المشروع الهدف ديالو وهو أنه نجعلو أولا جميع المواد الغذائية تمر من أسواق الجملة، اعرفتي شحال كتمر اليوم؟ تمر فقط 60%، 40% كتباع بكيفية غير باطنية، وفين كيتحدد السعر؟ كيتحدد السعر في سوق الجملة، وبالتالي هذا اللي تخلق هاذ الإشكالية اللي طرحتيو، واللي هي كايته، ولكن كين مجهود من طرف الحكومة باش نحاولو نقلو منها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، الكلمة للأستاذ شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أختي المستشارة،

السيد الوزير، ملي تسمعك كنتجواب على هاذ السؤال، واحنا أمام مدياع، كنعقول الحمد لله، ما بقى حتى شئ مشكل، صافي فضينا، ولكن ملي كنعخرج للأزقة، ملي كنعخرج للشارع، هاذوك الناس اللي جالسين تيجتجو تماك، علاش؟

الحمد لله، السيد الوزير، أن المغرب بفضل التبصر ديال صاحب الجلالة والالتفاف ديال المغاربة حوله، الآن كوجودو انفسنا، المطالب كلها ذات طابع اجتماعي واقتصادي، ولكن هذا شئ تيطرح المسؤولية ديال الحكومة.

ما يمكنش لنا تقولو بأن احنا راه احتفظنا على القوة الشرائية، واحنا إذا اخذينا الأرقام ديانا تنشوفو القوة الشرائية عند العامل، وتنشوفو الأثمان،

فريسة الغلاء الذي يطال مختلف أسعار المواد الأساسية، كالتغذية والنقل، وبصفة خاصة الخضار والفواكه بجميع أنواعها وأصنافها، بالإضافة إلى الارتفاع المهول في فاتورة الماء والكهرباء.

وأمام غياب أي مبادرة واضحة من طرف الحكومة للحفاظ على استقرار الأوضاع المادية للأسر المكتوية من آثار موجة الزيادات المتكررة والمضطردة، نسائلكم، السيد الوزير: ماذا أعدت الحكومة، وكما سبق أن ذكرنا ونحن في نهاية ولايتها، ماذا أعدت الحكومة من أجل التخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطن؟ وما هي حصيلة وزارتك فيما يخص التحكم في الارتفاع المتزايد للأسعار، والذي لا يناسب القدرة الشرائية المتدهورة للمواطن؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤلهم الهام. وأود في البداية أن أوضح، بحكم كنتكلمو على الحصيلة، أننا هاذ الحكومة اعتبرت بأن العمل على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من أولويات الأولويات، ولذلك كما تعلمون- وهي المؤاخذه اللي تيديروا الكثير علينا، وهي أننا قررنا أننا ندعمو ونزيدو ندعمو المواد الأساسية اللي هي المواد المدعمة، على أساس أن بفضل صندوق المقاصة باش نخففو العبء على المواطنين والمواطنات، وهاذ الزيادات اللي كايته على الصعيد الدولي ديال الأسعار ديال المواد الأساسية أننا ما نعكسوهاش على المواطنين والمواطنات.

وبفضل ذلك، البوطة ديال الغاز بقت في 40 درهم عوض ما توصل لـ 120 درهم. بفضل ذلك، المازوط اللي كيتباع اليوم بـ 7 دراهم، ابقى في 7,12 درهم في عوض ما يوصل لـ 11 درهم ونصف، وبالتالي سعر التذكرة ديال الطوبيس بقت في نفس المستوى، كانت من المفروض أنها على الأقل 11 درهم في التذكرة ولكن بقت في نفس المستوى.

هذا هو المجهود اللي بذلناه، وكذلك النقل، لأن ملي تنقولو المازوت راه هو النقل، نقل البضائع، وبالتالي ما كايبنش الزيادة في الأسعار ديال اللي تكلمتو عليها ديال الفواكه وديال كذلك الخضار نتيجة لارتفاع سعر النقل.

بالنسبة للمواد المحررة، المواد المحررة اللي تيقدر فيها وهو العرض والطلب، هو السوق، ماشي الحكومة اللي كنعقرر في هاذ الأسعار، ورغم

كان يمكن لنا ننتظرو، نقولو خليو الحكومة المقبلة تدبر راسها. لا، احنا ابغينا الهدف ديالنا نتخدمو البلاد وتنخدمو وفق التوجيهات ديال جلالة الملك، الهدف ديالنا وهو نقلصو ونضبطو باش أننا نضغطو ونوصلو لنتيجة وهو نحافظو على القدرة الشرائية ديال المواطنين.

النقطة الثانية اللي هي أساسية في هاذ الإطار، تكلمتو على واحد النقطة، تكلمتو على الفاتورة ديال الماء والضو، فين كاين المشكل؟ كاين المشكل في المناطق اللي هي تعطت في إطار (la concession)، هذا هو الواقع، في طنجة، في تطوان، هو فين الناس تبيغوتوا، وفي البار البيضاء وفي الرباط، من 2008 تسالات لهم الرخصة، وباقيين تيشغلوا، شكون هو المسؤول؟ المسؤول هو الجماعة هي اللي تتكلف، هي اللي دارت معهم التعاقد وهي اللي خصها تقوم بذلك، ماشي الحكومة. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه دائما في نفس الإطار إلى... نقطة نظام؟ ما كاين حتى مشكل، تفضل.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

احنا ما كناش غادي نتدخلو ولا نعقبو. جاء على لسان السيد الوزير المحترم، اللي مضى في آخر اللحظات ديال الحكومة وهو هذا الانتخابات...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، أرجوك السي حسان، الأستاذة خديجة اجلسي، إذا كنت أنا غادي تتدخل برسم أنني نقول أن هاذي... إذا كنت تتكلم راه ما يمكنش تتفاهمو، أنا تهضر وأنت تهضر، حتى تكلم.

قلت إذا كنا كواخذو السيد المستشار على أن هاذي ماشي نقطة نظام، ما يمكنش نعطيو نقطة نظام في نفس المجال باش يرد على نقطة نظام اللي ماشي هي هاذيك. ولذلك تفضل السيد المستشار.

السيد الوزير أجاب عن السؤال، احتفظوا إذا كانت الأسئلة التي ستأتي فيما بعد تتوجهوا فيها الكلام الذي تريد، ولكن هاذي ماشي نقطة نظام، السيد الأخ المستشار.

ننتقل إلى آخر سؤال معكم، السيد الوزير، حول احتكار توزيع بعض المواد من طرف بعض الشركات. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني،

ما نهضروش على حاجة أخرى. واش المغاربة كلهم، السيد الوزير، الاحتجاجات ديالهم فيما يتعلق بالماء والضو، الفاتورة ديال الماء والضو كيفاش كيغيشوا معها، ولات تفوق الكراء ديال المحل ديالو، الثمن ديال الكراء كنفوتو الفاتورة ديال الماء والضو، وشكون اللي مسؤول عليه؟ مسؤولية عليه الحكومة، جبنا ناس أعطيناها امتيازات، قلنا لهم يله يسروا، وما استطعناش حتى هما نراقبهم، هنا تتلقى الغياب ديال المراقبة ديال الأسعار وديال الأمانة موجود في بلادنا.

وإذا معملناش لو... احنايا النهار اللي كنا كنسمعو الكلمة ديال السيد الوزير الأول في التنصيب ديال الحكومة ديالو، هاذي أشياء اللي هو قالونا بأنه كلها غادي تكون قبل من هاذ الوقت، ولكن الآن باقي ما يمكنش نقولو هنا في المذباغ ولكن نخرجو للشارع ونشوفو... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب عن الموضوع.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على سؤاله واقتراحاته. ابغيت في هاذ الإطار نأكد، أولا احنا نتقولو لغة الحقيقة للمغاربة، احنا ما قلناش بأن درنا كلشي، نتقولو درنا مجهود، هذا مجهود تدار، وقلنا باش نخففو على غلاء المعيشة للمواطنين، واخذني إذا زدنا في الأسعار ديال المواد اللي هي مدعمة من طرف الدولة.

نعطيكم واحد المثال باش نبين لكم بأن احنا كنعخدمو للمستقبل، ما كنعخدموش فقط باش نجيو نقولو راه احنا درنا درنا، يوم الخميس الماضي وقعنا اتفاقية شراكة مع أرباب المخازن، كنعرفوا المشكل اللي كان مطروح في 2007 و2008 وعارف كاين ناس اللي هما عاشوا معنا هاذ المشكل.

أرباب المخازن راه تضرروا وكانوا باغين يزيدوا الأسعار ديال الخبز، كاين ولا ما كاينش؟ هاذ الشيء كاين، وخدمنا، وحاولنا، وسنة واحنا كنيشتاغلوا معهم باش نصيبو، أشنو هي الاتفاقية اللي وصلنا لها؟ وهو وصلنا لاتفاقية أننا احنا كدولة كحكومة والحكومة المقبلة غادي تقوم بذلك، هذا وعد أعطيناها، ووقعنا معهم على أساس أننا نحسنو لهم المردودية ديالهم باش ينوعوا ويعصروا العمل ديالهم، نعاونوهم في التكوين، نعاونوهم في الاستثمار، نعاونوهم باش يطوروا المردودية ديالهم، ولكن من هنا لآخر 2015 أنهم ما يتكلموش لنا على الزيادة في السعر ديال الخبز باش نضمنو القدرة الشرائية ديال المواطنين، هاذي ماشي خدمة للوطن؟ هاذي ماشي خدمة للحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين؟

لضمان تمويل مستمر ومنتظم للباة المرخص لهم من لدن الإدارة؛
ثالثا، الالتزام بإبرام عقود تموين مع عشرة باة على الأقل مرخص لهم
قانونيا في كل عمالة أو إقليم، أي حوالي 800 باع بالتقسيط.
وانطلاقا من ذلك، فالوزارة المعنية أعطت التراخيص للشركات التي

تقوم بتوزيع وبيع منتوجاتها التبغية في المملكة.
اليوم، اللي أساسي بالنسبة للسؤال اللي اطرحتيو، وهو أنه عندنا،
الحمد لله، مجلس المنافسة، وهناك كذلك الوزارات اللي يمكن تلعب واحد
الدور أساسي في هاذ المجال، وهو وزارة الشؤون الاقتصادية والعامه، أي
تظلم اعتبرتموه أساسي في هاذ المجال، أنه الشركة المعنية أنها تلقي أو ترسل
المعنيين بالأمر باش يقوموا ببحث المنافسة في هاذ المجال باش يتبين واش
الكلام اللي كتقولوا فهو واقعي أو هو أنه يؤدي بنا إلى إعادة النظر في هاذ
التراخيص.

الي يمكن لي نقول لكم بأن توصلنا بشكاية في هاذ الموضوع وأرسلناها
إلى مجلس المنافسة وهناك دراسة تقام في هاذ المجال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هنالك تعقيب؟ الكلمة للسيدة المستشارة،
تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير على هاته التوضيحات.
نحن نعلم أن هناك دفتر للتحملات والكل له الحق، هادي ما فيها حتي
شي نقاش، لكن نحن في الفريق الاشتراكي نطرح قضية ديال منازعات
المصالح، الآن أصبح غير مقبول، أولا باش ما يكونش قانون ينظم هاذ
المسائل هادي، (les conflits d'intérêts) الآن في كل الدول هناك
قوانين تحرم هذا.

ثانيا، هو اختيار لكل الأشخاص من أجل العمل داخل الحكومة أو
العمل داخل مقاولات وشركات معينة، وبالتالي نتمنى مستقبلا، وتنفيذا
وتنزिला لمواد الدستور، بل بأن تحترم هذه المعايير في إطار التنافسية وفي
إطار احترام كل ما يتعلق بعدم تنفيذ منازعات المصالح، والمسؤول الحكومي
يجب أن يمارس مهامه في إطار سلطته التنفيذية والابتعاد عن كل ما يمكنه
أن يمارس في إطار هو قريب من المعلومة في تنمية شركته.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، ونكون بهذا قد أتينا على الأسئلة الموجهة
للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.
ننتقل إلى بسط الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة والصناعة
التقليدية، ومباشرة ننتقل إلى السؤال الثاني المدرج في هذا القطاع في هذه

لقد وضعنا هذا السؤال في شهر يونيو من 2011، في وقته كان هناك
نقاش وطني نعتر به فيما يخص صياغة دستور جديد، وكانت من ضمن
مذكرة حزينا هو ما يتعلق بالريع الاقتصادي وما يتعلق بالفصل بين السلطة
السياسية والسلطة الاقتصادية.

قلت، السيد الوزير، في إطار جوابكم على السؤال السابق، بأنه تم
تحرير بعض الشركات من الاحتكار وأعطيت المثال ديال شركة توزيع التبغ،
هذا هو بيت القصيد. نحن في الإتحاد الاشتراكي مع تكافؤ الفرص ومع
الاقتصاد الحر المنظم، لكن لسنا مع (les conflits d'intérêts)، اللي
ترجم "منازعات المصالح". فلما يكون مسؤولين في جهاز تنفيذي يشاركون
في أسهم شركات في هذا القطاع، مع عدم احترام شروط المنافسة، هناك
كايين مشكل السيد الوزير.

وأحيلكم على النص الدستوري في مادته 36 في فقرته الأخيرة التي
تقول: "يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز
ووضعيات الاحتكار والهمنة وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة
والمشروعة في العلاقات الاقتصادية".

السيد الوزير، ما رأيكم في هذا الموضوع؟ وكيف تنوون تدبير هاذ
ثلاث شركات اللي تخلقوا، منها واحدة فيها مشكل ديال منازعة المصالح؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن
السؤال المطروح.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيدة المستشارة والسيدة الرئيسة على هاذ السؤال المهم.
ابغيت أولا نذكر بأن السؤال فهو يتعلق أساسا بتحرير هذا الميدان، وكما
جاء في تدخل من قبل، فبالنسبة لقطاع التبغ فتم التحرير ديالو، في
الماضي كان احتكار من طرف -كما قلت- شركة خاصة، كانت عمومية ثم
خاصة، واليوم فمذ يناير 2011 تم تحرير هذا القطاع باش أنه تكون
المنافسة في هاذ المجال.

ووزارة الاقتصاد والمالية وضعت كذلك في هاذ الإطار دفتر
التحملات، غادي نذكركم بهاذ الدفتر:

أولا، إثبات التمتع بصفة صانع في المغرب أو إبرام عقد شراء مع صانع
مستقر في المملكة المغربية أو في الخارج، باش الواحد يمكن لو يبيع المنتج
ديالو؛

ثانيا، التوفر على وسائل التخزين، أي مخزن مركزي ومخزن في كل
جهة، 16 مخزن، والمناولة والنقل، أي تطلب الإدارة 40 ناقلة اللازمة

من الأوراش من أجل هيكلة النسيج السياحي في جميع الميادين وجعل الفاعلين السياحيين أكثر احترافية، الشيء الذي من شأنه تطوير جودة الخدمات السياحية.

كما أن رؤية 2020 وضعت محور تنافسية القطاع وتحديث جميع مكونات المنتج السياحي ضمن المحاور الأساسية للجهاز الاستراتيجي المرتقب في إطارها. وتتجلى مقارنة قطاع السياحة في هذا الصدد في شقين، الشق القانوني والشق الذي يخص دعم ومواكبة المهن.

فيما يخص الإيواء السياحي، تم إطلاق دراسة كبرى حول الجودة في المؤسسات السياحية، والتي وصلت إلى مراحل متقدمة، بما سيكمن خلال الأشهر القادمة من اقتراح تدابير لدعم المؤسسات السياحية الوطنية لتحسين جودة خدماتها، ومن اقتراح هيكل شامل يتألف من شق قانوني، كمراجعة النصوص وآليات التصنيف، وشق اختياري يتضمن معايير وشهادة الجودة، إلى غير ذلك. وتمت هذه الأشغال في شراكة مع الفيدرالية المغربية لمسيري الفنادق. هذا، بالإضافة إلى صندوق الدعم (Renovotel)، الذي تم إحداثه ليكون وسيلة فعالة لتأهيل المؤسسات السياحية ورفع من جودة خدماتها.

فيما يخص المرشدين السياحيين، قام قطاع السياحة بإجراءات عديدة من أجل تحسين جودة خدماتهم، من أهمها وضع إطار قانوني جديد يهدف إلى تأهيل مهنة المرشد السياحي وتحديث مزاولة هذه المهنة وتبسيط مزاولتها، بالإضافة إلى الرفع من مستوى التكوين والتأهيل.

بخصوص النقل السياحي، تم وضع بالشراكة مع قطاع النقل والفيدرالية الوطنية للنقل السياحي دفتر تحملات خاص بمزاولة نشاط النقل السياحي، الذي من بين ما يهدف إليه ضمان حد أدنى من معايير الجودة. أما القطاع المنظم للأسفار، فيعمل قطاع السياحة على هيكلة النسيج المهني الذي يمكن من الرقي بجودة خدماته، ويعتبر إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للمهنة أول رافعة من بين مجموعة من الروافع التي ستفعل لرفع تحديات الجودة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد شكيل، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

المغرب انخرط في سياحة (la masse)، أي السياحة بمفهومها العام الذي يستهدف الطبقات الوسطى، لكن الأثمنة لازالت مرتفعة، في حين أن الخدمات تكون هزيلة في بعض المدن وفي بعض الأحيان. هذا من شأنه التأثير السلبي على نوعية السياحة الداخلية، ونحن دائما نادينا من هذه القبة، وطلبنا منكم على أن تشجيع السياحة الداخلية هو المستقبل ديال المغرب.

الجلسة بعدما تم إرجاء السؤال الأول بطلب من رئيس فريق التجمع الدستوري إلى الجلسة اللاحقة.

السؤال الثاني في هذا القطاع، موضوعه جودة المنتج السياحي الوطني، وهو لفريق الأصالة والمعاصرة والكلمة لأحد السادة المستشارين بسط السؤال. العفو تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

السادة المستشارين،

تعيش السياحة الوطنية طفرة نوعية واهتماما خاصا من قبل بلادنا بالنظر لدورها المحوري وإسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني ومساهمتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام وإحداث مناصب الشغل.

وفي هذا الإطار، تعددت التدابير والإجراءات من أجل جعل بلدنا من أهم الوجهات المفضلة سياحيا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النهوض بالمنتج السياحي الوطني وتطوير أدائه وطريقة عرضه، وجعل الجودة حاضرة كعنصر محوري في اهتمامات الفاعلين داخل القطاع ونقلها من مستوى القيمة المضافة إلى مستوى المكون الهيكلي، فلا يكفي إنشاء مؤسسات فندقية خاضعة لأحدث المواصفات، ولا التوفر على عدد الأسرة على امتداد الأقطاب السياحية المعروفة أو المستحدثة، بل إن الأمر يقتضي العمل على النهوض بمستوى الجودة في التكوين والعرض والتدريب، وذلك من أجل تقديم منتج سياحي تنافسي، قادر على استقطاب أعداد كبيرة من السياح.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير: ما مدى حضور الجودة في المنتج السياحي الوطني، سواء على مستوى العرض أو التكوين أو التدريب؟ وما هي حصيلة عمل وزارتك من أجل جعل الجودة مكونا هيكليا في المنتج السياحي الوطني؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد ياسر الزناكي، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار ولفريق الأصالة والمعاصرة على اهتمامه بقطاع السياحة.

ففي البداية، أود أن أشير إلى أن هذا القطاع قد عمد إلى فتح العديد

المستشار السيد ابراهيم بنديدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم، لقد انخرطت الدولة المغربية مؤخرا في العديد من المبادرات التي تستهدف النهوض بالقطاع السياحي وعصرنته، وذلك نظرا لما يلعبه هذا القطاع من دور على مستوى تمكين خزينة الدولة والتعريف بمنتوجنا الثقافي والحضاري.

لكن وبالرغم من الجهود المبذولة، يلاحظ -للأسف- أن الاهتمام يركز بالأساس على بعض المناطق والمدن بعينها، في حين تم تغييب مناطق ومدن أخرى، الأمر الذي لا ينسجم مع منطق الإنصاف والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية التي تعرفها بلادنا، هذا فضلا على تناقضه الصارخ مع ورش الجهوية الموسعة التي انخرط فيها المغرب باعتباره آلية ديمقراطية لإنصاف الكفاءة والتعريف بها وكذا وسيلة هامة للتوزيع العادل للثروات.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة الحكومة فيما يخص ضمان تنوع المنتج السياحي الوطني واستفادة كافة الجهات والمناطق من ثمار التنمية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما يعرف الجميع لقد تم الإعلان عن رؤية 2020 لتنمية القطاع السياحي ببلادنا في 30 نونبر من السنة الماضية بمراكش تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله. وتأتي هذه الإستراتيجية لتكرس مكنتسبات رؤية 2010، ولكن هذه المرة باعتماد مقاربة تصاعدية مبنية على النوعية أكثر منها على الكمية.

تضع رؤية 2020 قضية التنمية المستدامة والبيئة على رأس الأولويات، مركزة بذلك على استثمار مؤهلات الثروات الطبيعية والثقافية لفائدة النمو السوسيو اقتصادي لكل منطقة. وتعتمد هذه الإستراتيجية على 8 مناطق تراتيجية، تمثل التناسق السياحي والجاذبية الضرورية للتوقع الدولي.

وفي هذا الإطار، سيتمحور العرض السياحي حول هذه الوجهات لثمين المؤهلات السياحية لكل مناطق التراب الوطني، وهذا التقسيم الذي لا

مزيان باش نبيعو الشمس ديالنا للخارج، هذا شيء جميل، ولكن واش دائما مضمون لنا السائح ديال الخارج؟ الأساس عندنا هو السائح الداخلي. المغاربة الحمد لله تيطوروا، وغاديين في طريق سليم ومهم، فتيخصنا نشجعوهم كذلك احنايا بالسياحة الداخلية. الأمر يتعلق بمسؤولية الحكومة لأن خصها تراقب وتدعم التنظيم ديال القطاع، وكذا تدعيم الفاعلين والمهنيين.

السيد الوزير، السياحة تنحصرها غير في أكادير وفي مراكش، وتنساو بأن راه كايئة سياحة جبلية، كايئة سياحة دينية، كايئة سياحة إيكولوجية. تصور أنت تتعرف "تنغير" وتتعرف المحطة ديالو كيفاش دايرة من الناحية السياحية، يجب أن نتعامل مع هذه الجهات .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، إن كان هنالك تعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

بالطبع أنا متفق معك بأن السياحة الداخلية مهمة، ولذلك أعطيت لها أهمية كبيرة من أول إستراتيجية 2010 واليوم هي من أولويات إستراتيجية 2020، وغادي نتكلمو عليها في السؤال المقبل اللي يتطرق للسياحة الداخلية.

ما كظننش أن السياحة اللي سميتها (la masse)، لأن النموذج المغربي هو مختلف على نموذج العديد من الدول اللي عندهم هاذ السياحة هاذي، بالعكس كنشوفو بأن اليوم المدخول كيرتفع ثلاث مرات أكثر، أكبر هو من دول أخرى كدول مجاورة لنا، وهذا يبين بأن واحد المنتج سياحي عندو قيمة عالية.

الآن مجال اللي قلت السياحة متركزة في بعض الجهات، اليوم هاذي حقيقة ومتفق معك عليها، واليوم إستراتيجية 2020 جات كنتخرط في مبدأ الجهوية الموسعة باش تغير هاذ الأمور، ومجال اللي كقولو اليوم تقريبا 60% ديال السياحة متواجدة ما بين مدينتين أو جهتين و40% في الباقي. الهدف الأول ديال إستراتيجية 2020 هي نقلو المعدل وتولي 60 حتى ل 70% سياحة في الجهات الأخرى و30 في هاذ الجهات هاذي، هذا محور أساسي وفي قلب إستراتيجية 2020. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني وهو في الحقيقة له علاقة مباشرة، لم أأنبه لأن الأخ شكيل كان يطالب ببسط السؤال وأنت كت تطلب بنقطة نظام، مع الأسف، تفضلوا إذا كان رجا للوقت ما كين مشكل.

الرمل.

كترجعوا لواحد المسألة، السيد الوزير، حتى لا نحمل وزارة السياحة لوحدها المسؤولية، المجال السياحي ما مرتبطش غير بالوزارة، احنا حضرنا على السياحة الإيكولوجية، كهضرو على المياه والغابات، كهضرو على السياحة الدينية ووزارة الأوقاف، كهضرو على السياحة الرياضية، ووزارة الشبيبة والرياضة معنية لأن الدخل اللي كيدخلوه الأنشطة الرياضية لواحد المجموعة ديال الدول كيفوت كاع السياحة العادية، يعني أن المسألة، السيد الوزير، تدخل في إطار حكومة كاملة وملزمة، لأن كما قال السيد المستشار من قبل، كان تحدث على (la masse)، وعندنا المقومات كلها ديال أننا نكون عندنا سياحة مغربية (made in Morocco) إنتاج مغربي، عندنا معايير الجودة العالمية كينة، ولكن باش ما تبقاش هاذيك النظرة الضيقة، المجال اتسع، واحنا عندنا مشروع وطني، مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، إذا ما كانش وزارة السياحة ومع الحكومة كاملة تشتغل على هاذ المجال، غير احنا بحال إلى ندر الوقت، وما ابغيناش نطرح في المسألة ديال تدبير الوقت لأننا الشارع يطالب بأكثر من هذا. شكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هل لديكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا في إطار دقيقتين.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

متفق معك على أن الصعوبات ديال القطاع السياحي هي ارتباطه بالعديد من القطاعات، وهاذ الصعوبة كيعرفوها كل الدول اللي السياحة وهذا القطاع كيلعب دور مهم في الاقتصاد ديالهم.

لهذا، لازم يكون انخراط جميع أعضاء الحكومة لكي يعزز هذا القطاع، وهاذ الشيء درناه وحضرت له في إستراتيجية 2020، كان هناك توقيع العديد من الوزارات اللي داخلة معنا في برنامج العمل اللي وضعناه، كان هناك تعاقد معهم باش كل واحد يلعب الدور ديالو، باش يمكن لهاذ الإستراتيجية تنجح.

الآن على اللي ذكرتم في الجهوية، ما كايبنش غير المخطط الأزرق، في الإستراتيجية الأولى اللي ابدت كان هو الركيزة الأولى، ولكن كان العديد ديال الحاجات تدارت، ما تدارتش بواحد الطريقة اللي هي قوية، ولكن، كما قلت، في نطاق إستراتيجية 2020 كين هناك اختلاف، هناك الجهوية الموسعة، خلق ثمانية وجهات سياحية، ما فيهاش غير الشاطئ، فيها المناطق الجبلية والداخلية وفيها المناطق الصحراوية كذلك، وكل واحدة عندها الإستراتيجية ديالها، وخدمنا مع الناس ديالها، مع السلطات المحلية، مع الفاعلين ديالها، مع المنتخبين ديالها، باش نوضعو برنامج عمل كيوافق هاذ

ينحصر على الحواجز الإدارية، سيمكن الجهات من الاستفادة من كل مؤهلاتها: المواقع الطبيعية والتراث الثقافي والثقافة الحية، والموارد التي لم تستغل، وجردها واعتمادها كركائز أساسية في إطار الرؤية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رؤية 2020 تهدف إلى تطوير عرض للتنشيط الثقافي والترفيه من مستوى دولي، كفيصل بتعزيز جاذبية كل الوجهات السياحية، لذلك تم وضع ستة مشاريع هيكلية كبرى مدعومة من طرف الدولة والجهات والقطاع الخاص:

- أولها "المخطط الأزرق"، وذلك لتحقيق عرض حقيقي على الصعيد العالمي للمنتوج الشاطئي؛

- برنامج "التراث والإرث الحضاري" لتثمين الهوية الثقافية للمغرب عبر هيكلية وتأهيل التراث المادي والمعنوي للمملكة؛

- برنامج بيئي "تنمية مستدامة" لتأهيل وتثمين الموارد الطبيعية والقروية مع المحافظة عليها والسهر على احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية لكل المناطق؛

- برنامج "التنشيط والرياضة والترفيه" لخلق عرض تنشيطي غني ومتنوع ومكمل للبنات السياحية الأساسية؛

- برنامج "سياحة ذات الطابع المحلي" ذو قيمة مضافة عالية، كالسياحة الطبية وسياحة الأعمال وسياحة الراحة، وأخرى؛

- وأخيرا، ومن أولويات الإستراتيجية، كما ذكرت من قبل، برنامج "السياحة الداخلية" وبرنامج "بلادي" للاستجابة لتطلعات المغاربة بتقديم منتوج ملائم لمتطلباتهم وعاداتهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالعودة إلى برنامج "المغرب الأزرق"، حتى التسمية، السيد الوزير، تحيل على الساحل الأزرق، نحن نتحدث عن المغرب المظلوم، الذي ظلم تاريخيا.

لما طرح الأخ الاسم ديال "تغيير" وعدة أسماء، ربما واحد المجموعة ديال المغاربة ما تيعرفوهاش، راه احنا غادين في إطار الجهوية، إذا كانت غادي تمشي الجهوية مايلة، راه ما غادي نتجشش، واحنا ابنينا الجهوية ديالنا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي هو الأول، كان المعيار الاقتصادي والاجتماعي، لأن التوزيع ديال الجهات إذا ما كانش المجالس الاقتصادية أو العمل على التنمية الاقتصادية ديال الجهات راه بحال إلى تنكبو الماء في

السياحة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل لقد كان للأحداث الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية، بتونس، مصر، ليبيا واليمن، والتي أعقبتها نزول احتجاجات إلى الشارع المغربي كذلك، بالإضافة إلى المحاولات اليائسة لبعض الإعلام الأجنبي الذي حاول أن ينال من سمعة بلادنا السياحية بالتشكيك في استقرارها وأمنها، بعض الانعكاسات، ولكنها، والحمد لله، كانت طفيفة، بحيث عرف عدد السياح الوافدين إلى المغرب هاذ السنة أو السادسة الأولى ارتفاع يتعدى 6%، نعرف بأن معدل الارتفاع العالمي لم يتعد 4,5%، كنا أكثر من المعدل العالمي.

بينما نعرف بأن العديد من الدول المجاورة كان عندها انخفاض يصل حتى ل60%، بينما نعرف بأن معدل الانخفاض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتعدى 13%، هذا كيبين -الحمد لله- بأن كلين إقبال ورغم هذه الظرفية الاقتصادية أو الجيو سياسية الصعبة عندنا أكثر السياح كيزورونا هاذ العام.

كان هناك انخفاض بالطبع، بحال اللي قلتو، لأن ابدينا السنة على واحد الوتيرة قوية، كان عندنا واحد الارتفاع ديال 19% شهر يناير، 17% شهر فبراير، الآثار ديال الأحداث اللي اطرات وهاذ الأمور السياسية أو الاقتصادية كتنأثر باش هاذ الارتفاع ينخفض. اليوم وصلنا في شتبر واحد الارتفاع اللي كيوصل ما بين 2 و3% لأثر الأزمة الاقتصادية اللي شفنا في هاذ الصيف وهاذ الأثر كان عام، ماشي غير على المغرب، حتى على الدول الأوروبية.

أما ما يخص التدبير لهذه الظرفية الصعبة، وضعت السلطات الحكومية والفاعلين في مختلف القطاعات الحيوية ببلادنا برنامج عمل استعجالي، ارتكز بالخصوص على سياسة القرب، بحيث تم عقد لقاءات مباشرة في عدد من الدول، كإنجلترا، فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة والدول العربية، قصد إقناع أصحاب القرار بهذه الدول بجدوى مخططاتنا وإيجابياتها. عزمنا القوي بالرغم من الظرفية الصعبة والمنافسة الشرسة على مواصلة العمل في الأوراش الهيكلية التنموية والدينامية، بما في ذلك أوراش 2020 لتنمية القطاع السياحي.

أما فيما يتعلق بانفجار "مقهى أركانة"، لقد قامت الحكومة بتفعيل برنامج لطمأنة السياح بما في ذلك حملة "أحب مراكش" وحفلا للسلام

الجهة والمعطيات ديالها الطبيعية والثقافية والتراثية.

هاذ برنامج العمل اللي غادي إن شاء الله نشغلوه عليه، وغادي يتوقع قبل آخر السنة مع كل جهة باش تنطلق الإستراتيجية في كل جهة، ويمكن للسياحة تلعب الدور ديالها كقاطرة سوسيو اقتصادية في كل جهة من المغرب. الهدف منه كذلك هو خلق حكامه قرب، حكامه محلية، خلق خبرة محلية، هذه أهم حاجة لأن ما يمكنش نسيرو كلشي من الرباط، خص لازم يكون عندنا خبراء، تكون عندنا في قلب كل جهة اللي عارفين أرضية الواقع باش يمكن تكون عندنا فعالية في تنفيذ هذه الخطة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موضوع السؤال الرابع والأخير في قطاع السياحة، موضوعه هو الملف السياحي في ظل الإكراهات الخارجية، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

يعتمد المغرب في اقتصاده بالدرجة الأولى على الفلاحة والسياحة وعائدات عدة قطاعات أخرى، تشكل هذه الموارد مجتمعة عصب الناتج الداخلي الخام ومدى تحكمه في معاملات السوق الخارجي للمغرب، كما تشكل هذه العائدات ميزانية الدولة السنوية. وبالتالي، فواقع السياحة لا يمكن الحديث عنه بمعزل ودون استحضار الظرفية الصعبة التي يجتازها العالم، والمتملة أساسا في الأزمة العالمية، التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول وهددت أمنها الغذائي واستقرارها الاقتصادي.

خلال بداية السنة الحالية، كانت الأمور تسير بوتيرة طبيعية، وكان القطاع بالمغرب يأمل في تحقيق نتائج أفضل من السنة الماضية، وذلك وفق البرامج المسطرة لإستراتيجية 2020، لكن وبمجرد انطلاق الاحتجاجات بشوارع العديد من الدول العربية بدأ القطاع يعرف بعض الاضطرابات التي تسببت في التراجع نتيجة تأزم الوضع، بالإضافة إلى الانفجار الإرهابي الذي استهدف مدينة مراكش "مقهى أركانة"، وما ترتب عنه من إلغاء وتراجع في نسب الحجوزات، مما زاد في تضرر الوضع وتراجع المغرب على الأرقام التي كان من المنتظر تسجيلها.

نسائلكم، السيد الوزير:

- ما حجم الضرر الذي لحق بالسياحة الوطنية جراء هذه التحولات في المحيط العربي والدولي؟

- وما هي التدابير المتخذة لاستقرار دخل المواطن المشتغل بقطاع

أنا غير باش أطمئنكم وزيد بعض التوضيحات في هاذ الظرفية الصعبة، هاذ الشي اللي قلنا والآثار اللي كان لأن كين واحد الآثار اللي ما يمكناش نكرهه، ولكن كنشوفو بأن رغم هاذ الظرفية الجيوسياسية والاقتصادية، الحمد لله، المداخيل ديال القطاع السياحي تعدت 5% وكانت أكثر من 9% في السادسة الأولى، وكمثل الثلث ديال الصادرات في المغرب، كيين أنه رغم هذه الظروف القطاع كيرهن على القوة ديالو.

أكثر من هذا، كان ارتفاع، وهذا ما كناش كنتظرو له، لأن كنا نسمعوا الناس تيقولوا 40% و60% انخفاض، ارتفاع في الاستثمارات، هاذ الاستثمارات في 2011 تضاعفوا مرتين ونصف بالنسبة ل 2010، في 2010 كان عندنا 5 مليار ديال الدرهم استثمارات، في 2011 عندنا 13 مليار تقريبا وباقي ما كملنا السنة.

هذا كيين بأن الناس عندهم الثقة، والمغرب برهن على الصلابة ديالو من الجهة السياسية والاقتصادية، وقطاع السياحة داخل في هاذ الشي، وبرهنا بأن عندنا واحد الاستقرار، لا سياسي ولا اقتصادي، واللي استقطب هاذ السياح، وإن شاء الله كنشوفو العدد ديالهم، حتى عدد السياح غادي وكيرتفع في آخر السنة وفي بداية 2012. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الفريد والأخير المدرج في هذه الجلسة وهو موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، موضوعه الحريات النقابية للفريق الفيدرالي. الكلمة لأحد السادة مستشاري أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ارتأينا أن نتقدم بهذا السؤال، واللي كما أشرت، السيد الرئيس، اللي موضوعه هو احترام القانون واحترام الحريات النقابية.

كما تعلمون وكما تتابعون، السيد الوزير، أنه رغم ما جاء به الدستور الجديد الذي صوت عليه المغاربة بكثافة يوم فاتح يوليوز 2011 إيدانا بانطلاقة جديدة نحو مستقبل أفضل، ورغم ما تضمنه الدستور، سواء في تصديره أو في العديد من فصوله، وبالأخص الفصول: 6، 8، 25، 29، لزال العديد من المشغلين لا يحترمون القانون ويتهكون الحريات النقابية، إذ يلاحظ على أرض الواقع أن شيئا لم يتغير، ويتبين ذلك من خلال أشكال الاحتجاج التي تقوم بها الطبقة العاملة، ومن خلال البيانات

وخطة الاحتفال بالذكرى العاشرة لضم ساحة جامع الفنا إلى قائمة اليونسكو كتراث عالمي، أطلقت وزارة السياحة خطة عمل تشمل الترويج عبر الأترنيت وتنظيم حفلات استقبال بالمطارات لمجموع السياح الوافدين.

علاوة على ذلك، أعلنت الوزارة على تأسيس صندوق خاص بتمويل من المهنيين في قطاع السياحة قصد مساعدة عائلات الضحايا وإعطاء الأولوية لتشغيلهم، كما ساهم في هذا الجهود المكتب الوطني للسياحة من خلال التواصل مع الأسواق الرئيسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. احتفظوا ببعض ما تبقى لكم في التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا نشكر السيد الوزير والحكومة من خلالكم على ما قامت به اتجاه هذه الأزمة العالمية وكذلك هذه الأزمة السياسية التي وقعت في عدة بلدان عربية، وكذلك نشكركم على ما فعلتموه اتجاه هذا الحدث الإرهابي بإحداث هذا الصندوق والتحسيس عبر الأترنيت، فهذا شيء جميل وشيء جد مهم بالنسبة لسياحتنا الوطنية.

نشكركم كذلك على التوضيحات اللي وضحتو، السيد الوزير، في أنه الارتفاع كان بهاذ 6 أشهر الأخيرة ب6%، وهذا ما جاش غير هكذا، بطبيعة الحال جاء عن طريق العمل ديالكم، إنما من بعد ما وقع هاذ الحدث في هاذيك الآونة الأخيرة من بعد شهر فبراير، كان هناك تراجع مهم وكان هناك تهديد لاستقرار دخل المواطنين المشتغلين بهاذ القطاع، وبالتالي يعني يجب تضافر الجهود لكي يكون هناك استقرار في المجال السياحي، يعني هناك مقترحات وفتح نافذة خاصة بالإعلام السياحي للتعريف بمناطقنا السياحية، التفكير في صيغة معقلنة وتحديث ترويج المنتج السياحي، وهذا قتم به، ضرورة خلق وسن ثقافة سياحة عامة، قوامها حسن تدبير خصوصيات مواقعنا السياحية وتمييزها، كما يجب تطوير الخدمات المرتبطة بها ثقافيا واقتصاديا والعمل على توسيع مجال التنشيط السياحي عبر السفارات المغربية في معظم الدول.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذه الاقتراحات اللي غادي ندرسوها، وبالعكس نشجعكم إذا عندكم اقتراحات أخرى باش نشغلو عليها.

القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب ومشروع قانون النقابات المهنية، لأول مرة في هذا المشروع يتضمن مقتضيات تجرم المس بالحرية النقابية، لتجاوز لا الفصل 288 الحالي، كما تم الاتفاق عليه في جولات الحوار الاجتماعي، أو كذلك التقدم في تفعيل وزجر كل من تجاوز مقتضيات القانون.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب؟ الكلمة للأخ الراح.

المستشار السيد عبد الرحيم الراح:

طبعاً متفقين، السيد الوزير، في الشيء الذي أشرت له، لكن يبقى بطبيعة الحال، كيف أشرنا في السؤال ديالنا، واللي احنا باغيين انكونو عمليين، كلاحظو أنه الفترة اللي كنفصلنا من هنا إلى 25، كاعتبرو أن 25 هي محطة أساسية ومهمة في تاريخ بلادنا، وباغيين الطبقة العاملة تكون في واحد الوضع مرجح، لأن كين واحد العدد ديال التجاوزات، واحد العدد ديال الإشكالات، واحد العدد ديال الصعوبات، وأتم متبعينها، السيد الوزير، ومتبعها الحكومة كذلك، لأن كينة اللي كتعلق بالقطاع الخاص وكينة بطبيعة الحال اللي كتعلق بقطاعات أخرى.

في هذا الإطار، بالنسبة لنا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل واحد العدد ديال النزاعات اللي كطالبو بالإسراع في إيجاد حلول لها، يتعلق الأمر في الدار البيضاء (ماكدونالد)، كذلك في القنيطرة عندنا شركة ديال (Univers Emballage)، كذلك في سيدي قاسم عندنا الضيعات الفلاحية (بركة 1 وبركة 2 والكرافس).

كذلك في أكادير عندنا مشكل ديال التكوين المهني، اللي أتم، بطبيعة الحال، تشرفون عليه، السيد الوزير، يعني في حكم الوصاية ديالكم. كذلك عندنا في ورزازات فندق "رياض تشيكا للسلام"، عندنا كذلك في العرائش معمل الأرز "ديفيلادي لاروز"، كذلك عندنا في تطوان شركة "إيمور موتيو"، وكين كذلك قطاع "أتلنطو" و"تيكيد" للنظافة.

كذلك عندنا في آسفي النقل الحضري وفندق (Golden Tulip Farah)، وكذلك في صفرو عندنا القطاع ديال المقالع، كذلك في الحوز عندنا ملف المطاحن، اللي هو بطبيعة الحال ملف قديم، تعرفونه، السيد الوزير، وفي مكناس كذلك عندنا الشركة الفلاحية (شركة فراشة وآيت عزم).

وأيضاً عندنا كذلك بفاس دايرين مجهودات، وأتم متبعين، السيد الوزير، واحد العدد ديال القطاعات اللي فيها اتصالات، واللي بطبيعة الحال ما غاديش تتقلم، لأنه أخيراً خلال حتى الأيام الأخيرة، كين واحد العدد ديال الاتصالات في شأنها، اتما متبعينها، واللي هي بطبيعة الحال تتعلق بقطاعات مختلفة، واللي نتمنى أننا نوجدو لها حل، لأنه موقع المسؤولية ديال الجميع كقتضي إيجاد حلول لها.

والمراسلات الصادرة عن النقابات على كل المستويات، ولنا العديد من الأمثلة بمختلف القطاعات والجهات والأقاليم، مع العلم أن احترام مقتضيات الدستور مسؤولية تقع على عاتق الجميع، من أحزاب ونقابات وجماعات محلية وقطاع عام وخاص وجميع المواطنين. ويبقى دور الحكومة كجهاز تنفيذي عليها أن تقوم بمسؤوليتها تجاه الذين يخرقون مقتضيات الدستور.

لنا، نساثلكم، السيد الوزير، نوجه إليكم السؤال التالي:

ما هي الإجراءات والتدابير التي قتم بها وتقومون بها حالياً كحكومة من أجل احترام الحريات النقابية واحترام مقتضيات الدستور فيما يتعلق - بطبيعة الحال كما أشرنا - باحترام حق الانتماء النقابي، قصد الإسراع بوضع حد لهذه الوضعية، خصوصاً ونحن على أبواب استحقاقات 25 نونبر، إذ يتطلب الأمر من الجميع العمل على إنجاح هذه المحطة الهامة التي سنترجم بها جميعاً مقتضيات روح الدستور الجديد؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد جمال أعغان، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم عن الفريق الفيدرالي لطرحة هذا السؤال، اللي أعتقد هو في جوهر التطور الديمقراطي للحريات ببلدنا. لا أحد ينازع أنه علاقات الشغل، لما دخلت مدونة الشغل، بنيت على أساس الحوار وثقافة الحوار، هاذ الثقافة ديال تدبير العلاقات المهنية، بطبيعة الحال، تكنتفها في بعض الأحيان بعض الصعوبات وبعض التجاوزات، اللي يمكن كتحدث من واحد الأقلية ديال أرباب العمل، وكذلك في بعض الجوانب المتعلقة بتدبير النزاعات حتى من طرف المركبات النقابية.

وفي هذا الصدد، نتذكرون، السيد المستشار المحترم، أنه كانت لنا عدة مبادرات في هذا الشأن، تعلق الأمر بتفعيل وإحداث كل مؤسسات الحوار الوطنية التي تم تفعيلها، مجلس المفاوضة الجماعية وغيرها من المؤسسات الأخرى.

على المستوى الإقليمي، لتدبير النزاعات كانت عندنا فقط 37 لجنة إقليمية، اليوم نحن في 34 لجنة إقليمية للبحث والمصالحة، كذلك على مستوى اللقاءات التي بادرت وزارة التشغيل بتنظيمها، سواء مع مكتب العمل الدولي أو مع منظمة العمل العربية.

أنتق معك أن الدستور، وهذا الدستور ملزم لكل المواطنين المغاربة والمواطنات وكل الفاعلين من أي موقع كان، إلا أن الإشكال الذي يواجمنا في بعض الأحيان، حتى الجانب القانوني لا يسعف في بعض الأحيان، والتوجه العام هو تفعيل دولة القانون. قمنا بمبادرة وفي التضمنين في مشروع

لكن في جانب الحقوق الاجتماعية، بالنسبة لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكانت لنا مناسبة أمس خلال اجتماع اللجنة ديال المالية لتدارس الموضوع بحضور السيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في جميع الحالات، التأمين ديال الأجراء هو الأول، وكتبين المؤشرات اللي تقدمت لكم أمس مدى الانتقال، مدى الوضعية اللي كان فيها الصندوق في التغطية الاجتماعية في المغرب سنة 2005 مثلا، اللي كانت لا تتجاوز 44%، اللي وصلت اليوم إلى ما يناهز تقريبا 70% من التغطية، باقي لنا واحد المليون ديال الأجراء، وتقريبا النص اللي مازال ما تمش التأمين ديالهم ومن حقهم التأمين ديالهم، وكانت اقتراحات منكم أمس في اللجنة أنه لماذا لا تجريم من لا يقوم بالتصريح بالأجير؟ لأن هذا حق أكد عليه الدستور وأكدت عليه المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

يجب الاعتراف كذلك، السيد المستشار المحترم، كإين بعض النزاعات اللي طبيعتها ومكوناتها -للأسف- تقتضي واحد الثقافة أخرى حتى في إطار التعددية النقابية اللي كي عرفها المغرب، ديال احترام التعددية النقابية داخل المقاولات أو داخل بعض القطاعات، وهذه أشياء اللي سبق لنا تذاكرنا عليها في جولات الحوار الاجتماعي، وأتمنى أن هاذ الشيء يشعر به كافة المكونات ديال الحقل النقابي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وبذلك نكون قد أنهينا جدول أعمالنا لها.

وأعلن عن رفع هذه الجلسة.

أيضا كإين كذلك بالنسبة للجهة ديال الحوز، كإينة التعاونية ديال "لاسكام فضيلة"، اللي هي بطبيعة الحال كيف كتبوا، السيد الوزير، منذ 24 شهر ما توصلوش العمال بالأجور ديالهم، ومنذ 2007 لم تؤد المستحقات ديال الضمان الاجتماعي.

السيد الوزير، الهدف ديالنا إحنا كطبقة عاملة، باغيين يتجنبد الجميع لهاذ المحطة الأساسية في تاريخ بلادنا، وباغيين كذلك أنه ما مقبولش لا من الحكومة، خاصة كما أشرنا، السيد الوزير، أن تفعيل الدستور هي مسؤولية ديال الحكومة، مسؤولية الأحزاب، مسؤولية النقابات، مسؤولية الجماعات، ونتمنى أنه الكل يتحمل المسؤولية ديالو لأن ما مقبولش يكون التضييق على الحريات النقابية، وما تقبلش توقع واحد العديد ديال التجاوزات اللي ارتأينا أننا ما نشيرولهاش وما نسميوهاش، ولكن نتمنى أنه يقع الالتفاف حولها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم التعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد المستشار المحترم، كما جاء في سؤالكم وتدخلكم وتعقيبي، بطبيعة الحال تتابع بعض النزاعات، هناك بعض النزاعات التي تدبر اليوم على صعيد اللجان الإقليمية أو على صعيد مندوبية التشغيل، وهناك نزاعات يتم تدارسها في إطار اللجنة الوطنية، هناك مستويات، هناك اللي فيها الجانب ديال الحريات النقابية وهناك الجانب اللي تتكون فيها إما ملف مطلبي أو نزاعات حول ظروف مقاولات اللي كنتجتاز ظروف صعبة بفعل المناخ أو بفعل التدبير ديالها.